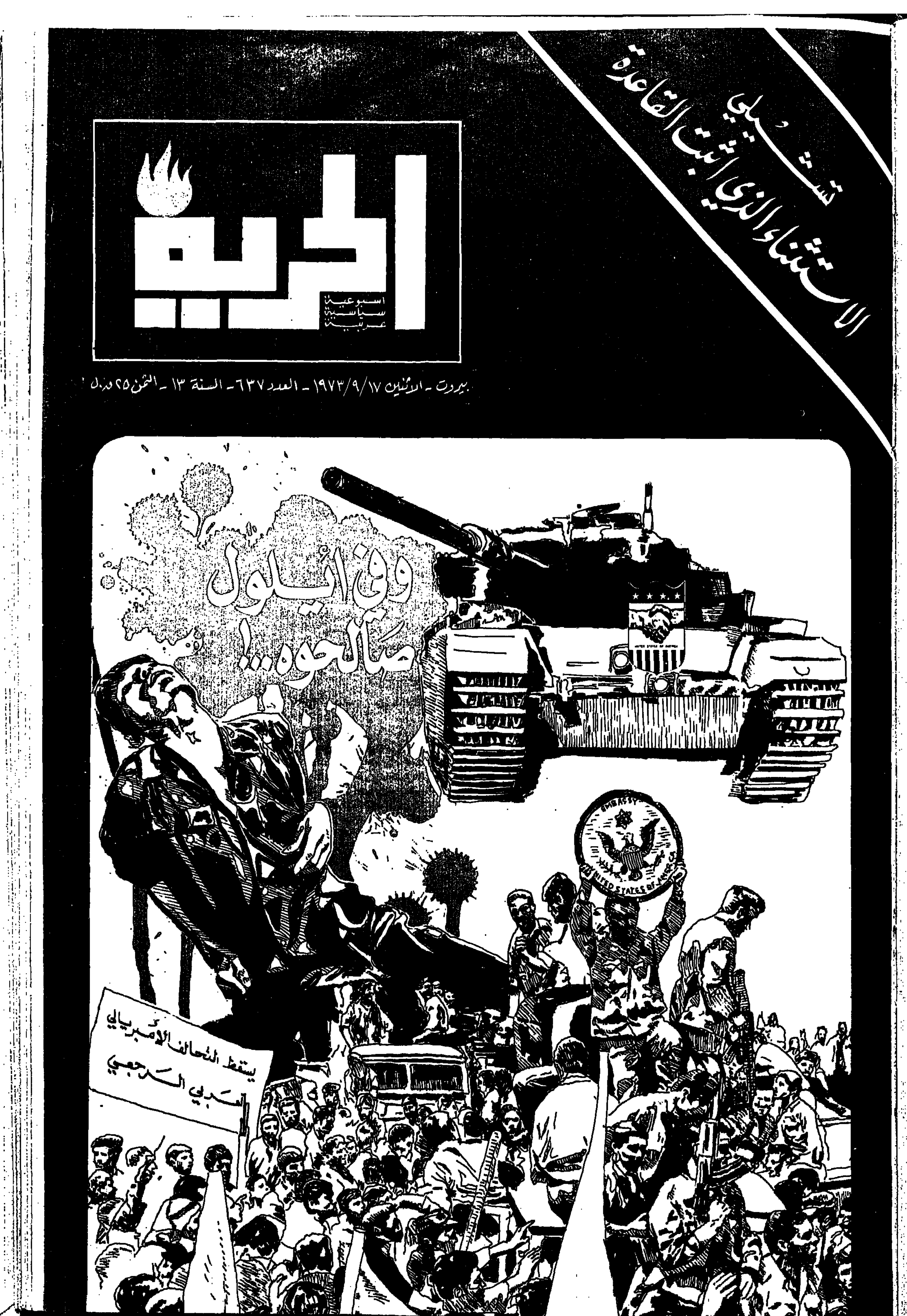


ماذا بقي من سياسة عدم الانحياز؟

منذ مؤتمر باندونغ مرورا بمؤتمرات دول عدم الانحياز قبل انعقاد المؤتمر الاخير في الجزائر ، كانت سياسة « عدم الانحياز » تعكس صعود حركة التحرر الوطني بقيادة البورجوازية الوطنية التي كانت تناضل من أجل الاستقلال الوطني وطرد النفوذ الاستعماري، ولكنها كانت تريد بنفس الوقت أن لا يربطها ذلك بالمعسكر الاشتراكي، وتريد بنفس الوقت — ايضا — أن تظل لها علاقات غير مباشرة مع المعسكر الراسمالي العالمي أو احد بلدانه الرئيسية . في ذلك الوقت حملت سياسة عدم الانحياز مضمونا تحرريا ووطنيا ضد الاستعمار بالرغم من اختلاف درجات هذا المضمون من بلد الى أخر ،وبالرغم من وجود بعض الدول التي تسرب اليها النفوذ الاستعماري الجديد ، الا ان الطابع الغالب لسياسة دول عدم الانحياز حمل انذاك مضمونا تحرريا — في مرحلة صعود حركة التحرر الوطني في افريقيا واسيا خاصة .

ولكن حركة التحرر الوطني بقيادة « النخب العسكرية والبيرقراطية » الوطنية ، وصلت الى طريق مسدود على الصعيد الداخلي منناحية،وعلى صعيد علاقاتها الخارجية بين المعسكرين العالميين . فسقط بعضها تحت ضربات التصفية التي خططت لها الامبريالية الامركية ، ووقع البعض الاخر في ازمات داخلية ضد الحركة الشعبية في بلاده ، مما دفعه الى الاستعانة بالنفوذ الاستعماري ، وتجديد علاقاته بالمعسكر الراسمالي العالمي،وتعرض البعض الاخر الى هزائم دفعته الى الوراء والى التراجعات الوطنية ، وبالتالي فقد قدرته على اكمال الثورة الوطنية الديموقراطية في مرحلتها الجديدة .

في هذا الاطار من التبدلات والتحولات التي تعرضت لها البلدان المستقلة حديثا انعقد المؤتمر الجديد لدول عدم الانحياز في الجزائر .

ومن الواضح ان هذا المؤتمر ينعقد في ظروف سياسية جديدة هي في الدرجة الاولى الظروف الذاتية للبلدان النامية التي عجزت معظم نظمها عن اكمال الثورة الوطنية الديموقراطية ، وبذلك فقدت سياسة عدم الانحياز مضمونها التحرري والوطني وتميع مقياس « عدم الانحياز » ، وانتشرت —تعويضا— نظريات تتحدث عن الانقسام الجغرافي في العالم ، وبعضهايتحدث عن مظاهر الانقسام العالمي: البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة ،وضمت سياسة عدم الانحياز انطلاقا من هذه النظريات كل « المنحازين » للمعسكر الامبريالي ! ..

وكل من يتفحص اغلبية المشتركين في مؤتمر الجزائر يلاحظ كم تميع مقياس عدم الانحياز وفقد مضمونه التحرري ، فاغلبية الدول المشتركة منحازة للامبريالية ، بل والنفوذ الامبريالي فيها ظاهر وواضح اقتصاديا وسياسيا وعسكريا . ويكفي ان نذكر امثلة قريبة منالدول العربية ، فالسعودية حضرت وعلى ارضها القواعد العسكريةالامركية ، وهي اكثر البلدان العربية الرجعية انحيازا للامبريالية الامركية وعداء للمعسكر الاشتراكي .

وحضر — ايضا — السلطان قابوس ، السلطنة التي لم تزل مستعمرة ومقيدة بالسلاسل البريطانية وبالقواعد العسكرية وبالمستشارين ، بالاضافة الى الاردن والمغرب ولبنان ،والسودان.

.. وحتى المقياس اللفظي لعدم الانحياز قد فقد في المؤتمر الاخير، وضاعت الحدود بين المنحازين وغير المنحازين ، واختلطت المفاهيم التحررية بادعاءات وتضليلات الانظمة العميلة والمرتبطة بالنفوذ الامبريالي ، كما استعملت سياسة عدم الانحياز لشن هجوم على التضامن والصداقة مع المعسكر الاشتراكي ، وهنا لعب العقيد القذافي الدور الاول ، فنسي أن اكثرية المشتركين في المؤتمر هم المرتبطين فعلا بالامبريالية ، ولميجد امامه الا المساواة بين المعسكرين ، والهجوم على الصداقة مع المعسكر الاشتراكي ، كما لم يجد امامه الا كوبا وكاسترو ليصفهما بالانحياز !

ماذا بقي من مؤتمر عدم الانحياز؟

بقي شيء واحد هو ان حركات التحرر الوطنية التي تناضل فعلا ضد الامبريالية قد وجدت مكانا لها في المؤتمر وفرضت وجودها،وتلاقت فيما بينها ، كما ان القضية الفلسطينية طرحت وسط هذا المؤتمر ، ونالت المقاومة الفلسطينية، اعترافا شرعيا بحقها في النضال .

الانتفاضة الديموقراطية في السودان

كان الحكم العسكري الفاشي في السودان قد ظن انه قضى الى الابد على الحركة الجماهيرية والديموقراطية وعلى طليعتها الحزب الشيوعي السوداني عندما اعدم قادة الحزب والقادة النقابيين. وانصرف الحاكم العسكري بعد المجزرة الدموية التي اقترفها الى ترتيب أوضاعه الداخلية والخارجية، فصفى بالتدريج كل القوى المتذبذبة والمرتدة من الناصريين الى الشيوعيين المرتدين الذين تعاونوا معه ، واقام تنظيما خاصا به على غرار الاتحاد الاشتراكي ، وضرب القيادات الديموقراطية للنقابات وفرض عملاءه على اتحادات الطلبة والعمال ، ومنع الاضرابات ،

ومنع المظاهرات وزج في السجون المئات من المعتقلين من الشيوعيين والديموقراطيين ، واحكم قبضته البوليسية ، واشاع جوا من الارهاب والقمع .. واستمر يلاحق بشكل خاص كل كادرات الحزب الشيوعي وقياداته وقواعده ومناضليه وظن بعد ذلك أن النظام قد استتب،وانه قد قضى الى الابد على الحركة الديموقراطية في البلاد ، وتلقى المساعدات المادية من كل الانظمة الرجعية العربية ، وانهالت عليه المساعدات الدولية من الامبريالية، واتجه الى البلدان الافريقية المجاورة ذات العلاقات الوثيقة مع الامبريالية وتحالف معها .

وفجاة ، واثناء زيارة اللواء النميري الى بعض هذه البلدان الافريقية ، بدات الانتفاضة الديموقراطية الاولى في جامعة الخرطوم ، قامت بها الحركة الطلابية بقيادة الحزب الشيوعي ، وعمت الانتفاضة كل الطلاب في الجامعات والمدارس الثانوية .

ارتعب نظام النميري ، فاقفل الجامعة ، وحاول ان يقمع الانتفاضة ، وانزل مظاهرات مضادة من « تنظيماته » ؛ ولكن هذه « المظاهرات » المؤيدة له كانت هزيلة مما اضطرته الى انزال الدبابات محلها في اليوم التالي ! .. وامتدت الانتفاضة الى العمال ، وتفاجا النظام ان نقابة السكك الحديدية قد انضمت الى الطلاب تحت ضغط قواعدها العمالية، فاعلنت استنكارها للعنف الذي لا مبرر له ضد المتظاهرين ، واضطرت النقابة تحت ضغط قواعدهاالعمالية ان تقرر الاضراب وان تسحب قرارا سابقا بزيادة ساعات العمل .

وكان اشتراك نقابات العمال بالاضراب اخطر ما في الانتفاضة ، فما كان من النظام العسكري الا ان اعلن حالة الطواريء وعلق موادا من الدستور لمجابهة الحركة الجماهيرية . هذه هي حقيقة الاحداث التي وقعت في السودان مؤخرا .. ان دلالات هذه الاحداث تشير الى الظواهر الجديدة التالية :

اولا — ان الحزب الشيوعي السوداني قد استطاع ان يعيد بناء نفسه بالرغم من الضربات القويه التي وجهت له ، وانه بدا ينتقل تدريجيا الى النضال العلني اعتمادا على التنظيم السري الذي بناه خلال الفترة الماضية .

ثانيا — ان الحركة الديموقراطية بين الطلاب والعمال لم تمت ، وان القواعد الطلابية والعمالية قد استطاعت ان تفرض تحركها بالرغم من كل الاجراءات التي اتخذتها السلطة لتحويل النقابات الى اداة بيدها ..

ثالثا — ان تصفية الحزب الشيوعي السوداني لم تنجح . وان الحزب لم يزل طليعة الحركة الجماهيرية . وانه بالرغم من استشهاد عناصر قيادية كثيرة منه . واعتقال العشرات من كوادره . لم يزل في قلب الجماهير السودانيه وفي قلب الطبقه العامله السودانية .

٤ — ان نظام النميري لا يملك الا وسيلة وحيدة امامعزلته الجماهيرية، وهي الاعتماد على القوى المسلحة وعلى الدبابات وعلى حالةالطواريء وعلى تعليق مواد الدستور — دستوره — لمجابهة الحركة الديموقراطية والجماهيرية .

ان عزلته الجماهيرية تدفعه باستمرار الى الفاشية والارهاب والقمع ؛ وانه اخيرا لا يستطيع ان يبرر وجوده الا بالارهاب المستمر .

زوجتا الشهيدين الشفيع وبابكر في جامعة الخرطوم

حضرت فاطمة ابراهيم زوجة الشهيد الشفيع وهي احدى قادة الحركةالنسائية في السودان ترافقها زوجة الشهيدبابكر الى جامعة الخرطوم اثناء انتفاضة الطلاب ، وكان مجيئهما الى الجامعة لتاكيد تضامن الحركة النسائية مع الانتفاضة الديموقراطية .

استنكاراً للاحكام على المناضلين في المغرب

اصدرت رابطة الطلبة العرب في براون شفايغ البيان التالي :

لقد تابعت رابطتنا الطلابية العربية في براون شفايغ — المانيا الغربية اخبار المحاكمات التي جرت في الدار البيضاء والقنيطرة بقلق بالغ .

فمن مطالعة تعليقات الصحف العالمية وتصريحات المراقبين الدوليين الذين ارسلوا من قبل منظمات حيادية ، تبين لنا صورية تلك المحاكمات . فالاحكام كانت مدبرة مسبقا والمسرحية جرت فقط لايهام الراي العام العالمي بديمقراطية الحكم .

ان هذا الراي تعزز عندنا بدليل :

١ — الاسلوب الذي اتبع في استنطاق المتهمين ، اذ جرى لهم تعذيب جسدي ونفسي لانتزاع اعترافات زائفة منهم . (تصريحات منظمة العفو الدولية)

٢ — عدم منح محامي الدفاع الوقت الكافي لدراسة ملفات الادعاء ومستندات الاتهام ، مما حرم المتهمين من حقهم الرئيسي في الدفاع عن انفسهم . (تصريحات القاضي الالماني هورست فيزر الذي حضر جلسات المرافعة وقابل بعض محامي الدفاع) .

في ضوء هذه الحقائق نستنكر بشدة كافة الاحكام الصادرة بحق المعارضة السياسية ونطالب برفع تلك الاحكام الجائرة واطلاق سراح المعتقلين .

رابطة الطلبة العرب — براون شفايغ
نبيل حداد

كما اصدر الاتحاد الديمقراطي لطلبة موريتانيا البيان التالي :

يواصل النظام في المغرب تصفيته للمركة الوطنية الديمقراطية وقمع الحريات العامة الاساسية للشعب المغربي وان كل يوم يمر تنفضح فيه السياسة الرجعية لهذا النظام وارتباطه مع الامبريالية . منذ اكثر من اسبوعين والسلطة الرجعية الحاكمة تقوم بمحاكمة المعتقلين السياسيين التقدميين من الاتحاد الوطني لطلبة المغرب متحدية بذلك مطالب ومطامح الشعب تلك المطالب التي يطالب بها الاتحاد الوطني لطلبة المغرب . ان محكمة تلفيق الحقائق في الدار البيضاء تقوم اليوم باصدار احكامها القاسية بحق المناضلين متناسية بذلك ادنى الحقوق الانسانية .

ان الاتحاد الوطني لطلبة المغرب الذي اصبح ضحية هذه الاعمال التعسفية والارهابية سيواصل طريقه الى الحصول على مطالبه .

وبهذه المناسبة الملحة ، ان الاتحاد الديمقراطي لطلبة موريتانيا يندد ويدين بشدة هذه الاحكام التعسفية وتلك الاتهامات المزيفة ضد المناضلين المغاربة .

ان الاتحاد الديمقراطي لطلبة موريتانيا يناشد كل القوى التقدمية في الوطن العربي للوقوف مع المناضلين في المغرب الشقيق في السجون في الدار البيضاء .

الاتحاد الديمقراطي لطلبة موريتانيا

وجه عدد من الادباء والمثقفين العرب البرقية التالية :

الرئيس جعفر النميري — الخرطوم

الكتاب الموقعون يستنكرون الحملة الضارية التي تشنها السلطة في السودان اليوم على الطلاب والمثقفين الثوريين واعتقالهم ، كما يستنكرون اغلاق الجامعات والمدارس ، ويعتبرون ان القوانين المقيدة للحريات والاحكام العرفية وانتهاج سياسة البطش والارهاب في وجه الحركة الوطنية والاشتراكية عمل يتنافى مع ابسط مبادىء الحرية ويتناقض مع مطامح الشعب السوداني والشعوب العربية في التقدم والتحرر . ونطالب بوقف الحملة الظالمة فورا وبالافراج عن المعتقلين الوطنيين والديمقراطيين والقوميين التقدميين .

سهيل ادريس ، ادونيس ، ميشال سليمان ، حسين مروة ، محمد دكروب (لبنان) جيلي عبد الرحمن (السودان) عبد الله فاضل فارع ، سعيد الشيباني ، محمد سعيد جراده ، عبد الله الملاحي ، سعيد عوض (اليمن) عبد الامير معلة ، خليل عبدالعزيز، حسب الشيخ جعفر ، جلال الدباغ ، عبد اللطيف بندر اوغلو (العراق) محمود درويش ، معين بسيسو ، ناجي علوش (فلسطين) كاتب ياسين (الجزائر) سعيد حورانية (سوريا) عبد الرحمن الشرقاوي (مصر) عبد الرحيم عمر (الاردن) عبد الجبار السحيمي (المغرب) .

عصابة ستلقى جزاءها

صدر عن لجنة اعلام الجبهة الشعبية الديمقراطية ما يلي :

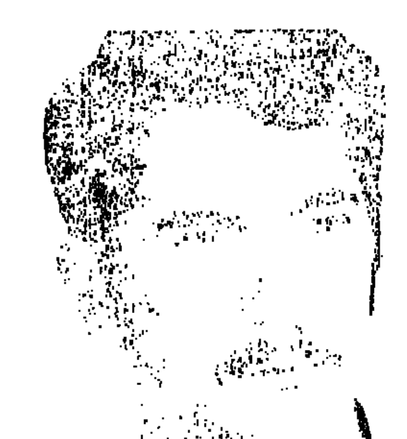
قام افراد عصابة في منطقة عين الحلوة بنصب كمين للرفيق المسؤول العسكري للمنطقة النقيب « ابراهيم خليل ابو جورة » وذلك ليلة ١١ — ٩ — ١٩٧٣ ، وقاموا باطلاق النار عليه مما ادى الى استشهاده .
وقد قامت قوى المقاومة والكفاح المسلح واللجنة الشعبية بالتدخل على اثر الحادث والقاء القبض على بعض افراد هذه العصابة تمهيدا للتحقيق معهم ، ومعرفة دوافعهم الاجرامية واتخاذ الاجراءات الكفيلة بردعهم.

وقد اصدرت هذه العصابة بيانا ادعت فيه ان بعض مقاتلي الجبهة الديمقراطية قد هاجموا مكتبها ، رغم ان التحقيق مع افراد العصابة وشهادة مسؤولي منظمات المقاومة وافراد الهلال الاحمر الفلسطيني الذين هرعوا على اثر الحادث ، اكد بان كمينا قد تم نصبه بطريقة لئيمة وخسيسة وبدون مبرر للرفيق الشهيد ..

ان الجبهة الديمقراطية اذ تودع رفيقا بارزا ومناضلا ، خسره شعبنا ، وكل مناضلي المقاومة ، فانها تجدد الدعوة الى وضع حد لتصرف العصابات التي تسيء الى نضال شعبنا وتقدم خدمة كبيرة للعدو ، وكل القوى المتربصة بقضية الشعب .

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

تنعي شهيد الثورة الفلسطينية الرفيق « النقيب » ابراهيم خليل ابو جورة (التعامرة) «فايز ابو خلدون» القائد العسكري لمنطقة عين الحلوه (جنوب لبنان) .



— ولد الشهيد في بيت لحم ١٩٤٧
— تلقى علومه في الضفة الغربية وفي جامعة دمشق .
— التحق بالثورة منذ ١٩٦٦ .
— انضم الى الجبهه الشعبيةالديمقراطية في عام ٦٩
— شارك في القتال دفاعا عن الثورة والشعب ضد السلطة الرجعية في الاردن في احداث ايلول ٧٠ . ثم تابع نضاله في الضفه الشرقيه لغاية اواخر ١٩٧١ .
— شارك بعدة عمليات عسكرية ضد العدو الصهيوني في الجولان ومعارك العرقوب .
— تلقى عده دورات عسكريه في الخارج كان اخرها دوره قادة سرايا .
— اغتيل على يدي بعض العصابات المرتزقة والمندسة في صفوف الثوره في ١١ — ٩ — ٧٢ في مخيم عين الحلوه ، اثناء تاديته لواجبه .
— كان الرمز يمثل اعلى درجات الانضباط والالتزام بالثوره وقضايا الشعب .

المجد والخلود لشهيدنا البطل
الجبهه الشعبيه الديمقراطيه
لتحرير فلسطين

تضامن الطلبة العرب مع ثورة الخليج العربي واليمن الديمقراطية

وقع عشرات من الطلبة العرب في هايدلبيرغ عريضة تضامن مع ثورة اليمن وثورة الخليج العربي :

تحت صمت عربي كامل ، تواصل الامبريالية والامريكية على الخصوص عبر عملائها المحليين ، الرجعية السعودية — الايرانية ، مخططها الامبريالي في منطقة الخليج العربي عامة واليمن الشمالي خاصة ،

وفي اليمن الشمالي

تواصل السعودية تقديم المال والسلاح وكافة اشكال الدعم العسكري المباشرة لحكومة الحجري ، لدفعها للهجوم على النظام التقدمي ، في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ولمواصلة سياستها الوحشية في تصفية القوى الوطنية بصلبها على ابواب صنعاء وتعز وتعليقها في الشوارع العامة بعد تقطيع الايدي والارجل ، وقد شهدت مدن اليمن الشمالي عشرات الاعدامات ولا زالت جرائم السلطه جاريه بمجازر وحشيه ضد كافة القوى الوطنية .

نحن الطلبة العرب في هايدلبيرغ ، نعلن عن تضامننا الكامل مع شعوب منطقة الخليج ، والشعب اليمني بقواه الوطنية والديمقراطية ، التي تتعرض للقهر والتصفية ، لتنفيذ المخطط الامبريالي الرجعي . ونحن اذ نتضامن مع شعب اليمن نعلن ادانتنا لسياسة القمع والتصفية الجسدية لخيرة المناضلين ، الذين حملوا السلاح للدفاع عن الشعب ومقدراته الوطنية ،لدحر المخططات الامبريالية الهادفة لربط اليمن في عجلة الامبريالية والقوى المحلية الرجعية حليفها ، لخدمة اليمن وتطوره وتقدمه ومساهمته في المعركة العربية ضد الاستعمار والصهيونية وعميلتهم المحلية الرجعية العربية .

عشرات التواقيع

الحرية
اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر
المدير المسؤول
انور نصار
المدير الاداري
ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير
شارع المصيطبي ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب — منطقة الملكية — محلة راس النبع — بناية فؤاد درويش هاتف ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٧٦٨٥ بيروت-لبنان

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

بيان سياسي هام بمناسبة الذكرى الثالثة لمجازر أيلول

بوحدة شعبنا وببناء جبهته الوطنية المتحدة ندحر الاستعمار الاستيطاني الصهيوني ومؤامرات الامبريالية والرجعية

مناورات الرجعية الهاشمية « للانفتاح العربي » لن تخدع الشعب والثورة

الاسس الوطنية والقومية الحقيقية هي الكفيلة ببناء جبهة شرقية حقيقية

عودة المقاومة للاردن حسب اتفاقات القاهرة وعمان حق مقدس للشعب والثورة

يا جماهير شعبنا ويا ابناء الثورة
ايتها القوى الوطنية والتقدمية العربية والعالمية
يا شعوب الامة العربية

في هذه الايام تمر الذكرى الثالثة لمذابح ايلول ٧٠ في الاردن ، تلك المذابح التي قام بها حكام عمان وبتخطيط امبريالي امريكي — صهيوني ، والتي ادت الى وقوع ما يزيد على ٢٥ الف من شعبنا الفلسطيني والاردني بين شهيد وجريح ، تلك المذابح التي سجل فيها الشعب والثورة الفلسطينية والقوى الوطنية الاردنية ملحمة بطولية في الصمود والدفاع عن حق شعبنا المطلق في الثورة والكفاح ضد العدو الصهيوني وفي حماية الجبهة الامامية الشرقية لتبقى اداة بيد الثورة الفلسطينية وحركة التحرر العربية ضد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني والامبريالية والرجعية العربية العميلة . وبعد هذا الصراع المرير وقع الملك حسين (٢٧ ايلول ٧٠) على اتفاق القاهرة مع الثورة الفلسطينية ومعه تواقيع الرؤساء والملوك العرب المؤتمرين في قمة القاهرة ، ولكن النظام الاردني انقلب على الاتفاق وداس على تواقيع الرؤساء والملوك للابقاء على الاردن قلعة استراتيجية للامبريالية في المنطقة وقاعدة خلفية امنة لدولة اسرائيل والاحتلال كما كان قبل حزيران ٦٧ .

يا جماهير شعبنا والامة العربية

اليوم وبعد ثلاث سنوات من مذابح ايلول يحاول الملك حسين وشركاه الخروج من عزلة النظام العميل وازمته تحت شعار « الانفتاح العربي وادعاء احياء الجبهة الشرقية » . فالنظام العميل فشل في عقد صلح استسلامي ذليل مع اسرائيل رغم وعود الامبريالية الامريكية واسرائيل اذا قدم لهما الثورة الفلسطينية ثمنا لذلك . وبعد ان قام بمهمته القذرة ، قدم لهما مشروع المملكة المتحدة للتسريع في عقد الصلح وتصفية قضية شعبنا ومواصلة التآمر عليه وقمع حركته الثورية ومصادرة حقه في الكفاح لتحرير الوطن وتقرير المصير . ولكن فشله مع اسياده الامبرياليين اوقعه في ورطة كاملة جعلت حكمه في مهب الريح نتيجة لصمود الثورة وتعزز مواقعها الكفاحية والاعتراف بها في صفوف حركة التحرر العربية والحركة الثورية العالمية ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني ، ونتيجة لعزلته الخانقة عن جماهير الشعب في شرق الاردن وتخبطه في الازمة الاقتصادية والمالية ، ونتيجة لنهوض شعبنا في الاراضي المحتلة وصراعه من اجل طرد الاحتلال الصهيوني ورفض نظام الملك حسين سواء تحت راية « المملكة الهاشمية » او « المملكة المتحدة »، والاصرار على حق تقرير المصير الوطني على الارض المحررة .

وكل هذا بجانب عزلته الشعبية العربية ، والعزلة شبه الكاملة الرسمية باستثناء علاقته مع الرجعية السعودية وامارات الخليج ...

كل هذا هو الذي دفعه لرفع رايات «التوبة المزعومة » « والانفتاح وادعاء احياء الجبهة الشرقية » حتى يتسنى له فك عزلته وتخفيف ازماته الخانقة مع الثورة والشعب ، وعودة الاموال « العربية » له ، ثم ينقلب على هذا « الانفتاح » عند اول اشارة امبريالية واسرائيلية حسب البرنامج والمخطط الامبريالي — الاسرائيلي لفرض الاستسلام الكامل على دول المواجهة ، بينما يقف حسين ونظامه جاهزا للاستسلام منذ مذابح ايلول ٧٠ .

يا جماهير شعبنا والامة العربية
يا ابناء الثورة

لقد كشفت تجارب شعبنا وشعوب الامة العربية زيف وكذب مزاعم حكام عمان في اعلانات « التوبة » المتكررة . واعلنت الثورة الضرورة المصيرية للجبهة الامامية الشرقيه ودفاعا عنها وعن حق شعبنا في مقاتلة العدو سالت انهار الدماء في الاردن وقدم شعبنا « ٢٥ » الف بين شهيد وجريح . واليوم وعندما يجري الحديث عن الجبهة الشرقية يصبح من واجبنا الوطني والقومي ان نحدد « اية جبهة شرقية يجب ان تقوم » ؟ انها جبهة القتال ضد العدو الغاصب والمستعمر . ولذلك يجب ان تقوم الجبهة على اسس وطنية ثابتة محددة وهذه الاسس هي :

١ — عودة المقاومة للاردن حسب اتفاقات القاهرة وعمان وبشكل حر ومستقل لمقاتلة العدو الصهيوني .

٢ — دخول قوات عربية لتاخذ مواقعها القتالية في الجبهة الشرقية .

٣ — وضع الجبهة الشرقية تحت امرة قيادة وطنية — قومية موثوقة ، لتكون قولا وعملا جبهة قتال وصراع ضد العدو الصهيوني وحلفائه الامبرياليين والرجعيين العملاء .

٤ — الغاء ادعاءات نظام الملك حسين تمثيل شعب فلسطين سواء تحت شعار « المملكة المتحدة الهاشمية » والاعتراف بحق شعبنا في تقرير مصيره بنفسه وعلى ارضه بدون اية وصاية هاشمية .

٥ — الافراج عن جميع القادة والمناضلين في سجون ومخابرات الملك حسين لياخذوا مواقعهم في الثورة والصراع ضد العدو .

بهذه الاسس الوطنية والقومية وحدها ووحدها فقط تصبح الجبهة الشرقية في خدمة المعركة ، وبغيرها تصبح فارغة من المضمون الوطني والقومي الحقيقي ، ويصبح الكاسب الوحيد من « الانفتاح العربي » هو نظام الملك حسين ، بينما الخاسر الاكبر هو كل القوى الفلسطينية والعربية المكافحة من اجل طرد العدو وتدمير الته العسكرية العدوانية وتحرير ارض الوطن .

يا جماهير شعبنا المناضلة

في ذكرى مجازر ايلول .. ينهض شعبنا من جديد من اجل متابعة نضاله على طريق تحرير وطنه وتقرير مصيره ، ومن اجل الاطاحة بالحكم الفاشي الاسود في عمان .. وعلى طريق هذه الاهداف يناضل شعبنا :

— من اجل الديمقراطية للشعب في الاردن، من اجل حق التسليح والتنظيم والتعبئة الجماهيرية ، من اجل حقوقه المعاشية ، حتى يتمكن شعبنا من تحويل الاردن الى قاعدة وطنية تمكنه من المساهمة الفعالة والمباشرة في النضال ضد الغزاة الصهاينة ودحرهم . ومن اجل انجاز هذه المهمات يتاكد كل يوم الاهمية القصوى لوحدة سائر القوى الوطنية في الاردن ضمن اطار جبهة وطنية عريضة موحدة .

— من اجل تطوير النهوض الوطني داخل المناطق المحتلة لدحر المحتلين ، واحباط مشاريع الرجعية الهاشمية وتمكين شعبنا من تقرير مصيره بنفسه على ارضه المحررة . ومن اجل انتزاع هذه الحقوق يتاكد كل يوم ضرورة بناء جبهة اتحاد وطني تضم كل قوى شعبنا وطبقاته الوطنية لتنظيم النضال وتصعيده ضد العدو ومشاريع الرجعية . .

— من اجل حماية الثورة ضد كل محاولات ضربها وتصفيتها على يد العدو الصهيوني وبايدي الغدر الرجعية من الخلف . وهذا ما يملي ضرورة تمتين وتصليب وحدة قوى الثورة وانجاز مهمة توسيع قاعدتها الجماهيرية باستمرار .

عاشت الثورة
عاش تضامن وتلاحم حركة التحرر العربية مع الثورة
عاش تضامن الحركة الثورية العالمية مع شعب فلسطين وثورته .

١٧ ايلول ١٩٧٣
الجبهة الشعبية الديمقراطية

أهداف إسرائيل من عدوانها الجوي الأخير على سوريا

المعركة الجويه التي دارت بين سلاح الجو السوري وسلاح جو العدو الاسرائيلي اكدت عدة امور :

— اولا : ان اسرائيل تريد من عدوانها المقصود على سوريا تاكيد سياستها التي عبر عنها برنامج حزب العمل الحاكم اخيرا بالاحتفاظ بالاراضي المحتلة . .اي رفض اي تسوية الا بالاستسلام الكامل والشامل .

ثانيا : وتبعا لذلك فان التكنيك العسكري الاسرائيلي لتحقيق هذا الهدف السياسي هو توجيه ضربة رادعة تؤكد تفوق اسرائيل العسكري الدائم .

(وهذا ما عبر عنه الجنرال حاييم هيرزوغ رئيس المخابرات العسكرية الاسرائيلية السابق حين قال بان المغزى الحقيقي لهذه المعارك هو ان تفوق اسرائيل الجوي اعيد تاكيده.. وحدد اهداف هذا التفوق بمثابة الرادع الرئيسي في وجه تجدد القتال والعامل القوي في المحافظة على وقف اطلاق النار) ..

اي ان اسرائيل تهدف من اعتداءاتها المستمرة الى المحافظة على استمرار وقف اطلاق النار والرضوخ لسياسة الاحتلال المستمرة .

ثالثا : ان تصدي الطائرات السورية لطائرات العدو المهاجمة وخوض المعركة معها رغم الخسائر الكبيرة التي تكبدتها يعني انه بالامكان لو استمرت سياسة التصدي والمقاومة ان ترتفع المعنويات وان تزج القوى الجماهيرية بالقتال ، وبالتالي يمكن ان يتغير وضع الجبهات العربية حيث يسود وقف اطلاق نار مستمر لايقطعه الا عدوان اسرائيلي مفاجيء .

رابعا — لذلك فان سياسة اسرائيل هي دائما توجيه ضربة قوية مفاجئة في معركة محددة ، تصاب فيها الجيوش العربية بخسائر . .ثم تستكين الجبهات وتهدأ ويستمر وقف اطلاق النار بانتظار ضربة اخرى من اسرائيل .

وهذا الوضع على الجبهات هو الذي تريده اسرائيل وتحققه عمليا .. بدلا من حرب استنزاف ومقاومة مستمرة ترهقها وتغير من ميزان القوى الحالي مهما كانت خسائر الطرف العربي ، لان هذه الخسائر ستكون وقوداً لمزيد من التعبئة القتالية والجماهيرية ستتصاعد بتصاعد القتال نفسه .



تشيلي / الاستثناء الذي اثبت القاعدة

الانقلاب العسكري الفاشي الذي قضى على حكومة « الوحدة الشعبية » في التشيلي واغتال رئيسها — مدعوما من الامبريالية الاميركية — قضى في الوقت نفسه على محاولة فريدة في العالم . محاولة تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي الكامل من السيطرة الاستعمارية الاميركية وبناء الاشتراكية في بلد متخلف عن طريق الشرعية البرجوازية ومؤسساتها .

حتى الان ، كانت التجربة التاريخية قد بينت ان التحولات الاجتماعية الجذرية واسطتها العنف ، وان ما من طبقة تتخلى عن موقع الاستغلال والسيطرة الا بواسطة العنف ، وان محاولات بناء مجتمع جديد من خلال مؤسسات وقوانين المجتمع القديم مهمة مستحيلة .

ولقد ارادت حكومة « الوحدة الشعبية » في تشيلي اثبات امكانية نجاح الاستثناء لهذه القاعدة . ومن اجل انجاح هذه التجربة تجمعت لديها ظروف كانت هي ايضا استثنائية . فالتشيلي تتميز عن باقي اقطار اميركا اللاتينية بميزتين رئيسيتين .

الاولى . عراقة التقاليد الديمقراطية البرجوازية ورسوخها طيلة ما يزيد عن نصف قرن ، وما يلازمها من حياد للجيش تجاه الصراعات الاجتماعية والسياسية ، ووجود حركة اصلاحية برجوازية ديمقراطية ذات جذور شعبية راسخة ...

اما الميزة الثانية ، فهي وجود طبقة عاملة قوية ، ذات تقاليد نضالية عالية ، موحدة في اتحاد نقابي اوحد ، ينفرد في قيادتها السياسية حزبان هما الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي برئاسة اليندي . وهذا الاخير حزب ماركسي ، ذو هوية عمالية واضحة ، يضع على راس برنامجه الايمان بالدكتاتورية المؤقتة للطبقة العاملة كسبيل الى الاشتراكية .

يضاف الى ذلك كله ان الرئيس اليندي فاز بانتخابات رئاسة الجمهورية في ايلول ١٩٧٠ على اثر محاولة فاشلة للحركة الديمقراطية المسيحية في تحقيق سلسلة من الاصلاحات التي كانت قد وعدتبها .

وهكذا ، فطوال السنوات الثلاث من حكمها ، حاولت حكومة « الوحدة الشعبية » استعمال كافة الثغرات والامكانات التي يتيحها الدستور والمؤسسات الديمقراطية البرجوازية من اجل تنفيذ سلسلة من الاصلاحات الجذرية ضربت بالفعل مواقع الاستعمار الاحتكاري المحلي والراسمالية المحلية التابعة له وكبار ملاكي الارض : تاميم صناعة النحاس التي تسيطر عليها الاحتكارات الاميركية وتمثل اكثر من ٨٠ بالمئة من صادرات التشيلي ، ومعها عدد من المصارف وشركات التامين والمصانع الاجنبية والمحلية ، كما اصدرت اصلاحا زراعيا ، ووفرت عددا واسعا من الخدمات الاجتماعية والصحية .

وفي سبيل ذلك ، اعتمدت حكومة « الوحدة الشعبية » عدة وسائل اهمها تكريس حياد الجيش ، وتقديم التنازلات « الشرعية » لممثلي الطبقة الوسطى والبرجوازية الصغيرة عبر جر بعضها الى التحالف نفسه والسعي الى منع انضمام الحركة الديمقراطية المسيحية الى الحلف اليميني المرتبط بالاستعمار الساعي ، منذ اللحظات الاولى ، لاسقاط حكم الرئيس اليندي .

اذن لم يكن خافيا على « الوحدة الشعبية » ، منذ البدء ، ان البرجوازية سوف تسعى الى خرق شرعيتها هي في سعيها لاسقاط الحكم التقدمي واعادة تكريس المصالح الاستعمارية والحيلولة دون الانتقال للاشتراكية . فلا حاجة اذن لاعلان خرق البرجوازية التشيلية لشرعيتها ، على صفحات « النداء » و « الاخبار » ، وكانما ذلك هو الاكتشاف المذهل الذي اكتشفه العالم عند قيام الانقلاب العسكري الفاشي في مطلع هذا الاسبوع .

ان كل اسلوب تحقيق « الثورة من خلال الشرعية » كان يعتمد على ترك المبادرة في الصدام بيد اليمين ، وهذا ما قاله الرئيس اليندي الى ريجيس دوبريه بعد اشهر قليلة من تسلمه منصب الرئاسة جوابا على سؤال حول امكانية تفادي المواجهة الدموية بين البرجوازية المرتبطة بالاستعمار الاميركي وحكم « الوحدة الشعبية » ، يقول : « الامر يتوقف عليهم . اذا بادروا بالمواجهة ، فسوف تحصل المجابهة . وعلى كل حال ، فاننا سوف ننتظر مبادرتهم هم . » .

وكان هذا هو السمة المميزة للتجربة التشيلية . مثلما كان مقتلها في الوقت نفسه .

والحقيقة ان الرئيس اليندي ظل متمسكا بهذا الاسلوب في الحكم حتى اخر لحظات حياته . فمنذ اسبوعين ، وشائعات الانقلاب العسكري المحيق تملأ التشيلي (بعد فشل محاولة انقلابية قبل اقل من شهر) . فكانت ردة الفعل تتلخص فيما يلي (١) مواصلة السعي لاستمالة الحركة الديمقراطية المسيحية عبر التنازلات الواضحة من نوع اصدار قانون يرسم الحدود الفاصلة بين الملكية العامة والملكية الفردية والملكية الشخصية ، وابداء الاستعداد لالغاء احتلال العمال لبعض المصانع (٢) ضبط التعبئة الشعبية حسب ضرورات تحييد الجيش واستمالة الديمقراطية المسيحية ، وقد تمثل ذلك ، اخر ما تمثل ، في قرار فك احتلال اليسار لشبكة التلفزيون الجامعية وحصر عملية احتلال العمال للمصانع في نطاق ضيق (٣) الاحتكام الاخير الى الاستفتاء .

منذ اسبوعين ، كتبنا في هذه المجلة حول تطورات الوضع في التشيلي :

« لقد سلبت الاسابيع الاخيرة الكثير من الاوراق التي كانت حكومة اليندي تراهن عليها وعلى الاخص التحويل الاشتراكي في ظل التمسك بالشرعية وتحييد الجيش . انقوى اليمين تخرق الشرعية وتلجا باطراد الى التخريب والارهاب ، بدفع من الامبريالية الاميركية . والميل الراجح في الجيش هو نحو نمو الانحياز اليميني ، ان لم نقل ان الميل هو نحو هيمنة هذا اليمين . ان الركيزة الاولى والاخيرة لاستمرار حكومة الوحدة الشعبية كانت ولا تزال قوة الجماهير المنظمة والمسلحة التي اسهمت في الاونة الاخيرة في ردع التخريب اليميني بواسطة العنف . هذه هي القوة الوحيدة القادرة على حسم مسالة السلطة لصالح استكمال التحرر من الامبريالية وبناء الاشتراكية » .

وبالفعل ، فبينما كان اليمين والاستخبارات الاميركية يصعدان حرب الاستنزاف ضد حكومة « الوحدة الشعبية » — الحصار الاقتصادي الاميركي ، استمرار اضراب اصحاب الشاحنات ، اضراب التجار واضرابات جزئية للاطباء والصيادلة والمحامين والمهندسين . . — كان الجيش يميل بحسم نحو الانحياز لليمين ويشن حملات جمع السلاح ضد العمال والفلاحين وسكان الضواحي الفقيرة .

طوال ثلاث سنوات ، حاولت تجربة « الوحدة الشعبية » في التشيلي اثبات الاستثناء ، فاثبتت القاعدة . وعلمتنا دروسا ثمينة :

□ **ان الديمقراطية البرلمانية هي شكل واحد من اشكال سيطرة الاستعمار والبرجوازية ، تستبدله عندما يثبت عجزه عن حل ازماتها والحفاظ على سيطرتها وتحل مكانه اشكالا اخرى كالحكم العسكري اوالبونابارتي او الفاشية السافرة . اعلن احد قادة الحزب الشيوعي التشيلي ذات مرة : « ان ثورتنا انما تسير وفق تقاليدنا ، بالحفاظ على البرلمان والحريات الفردية ، وحرية الصحافة ، والضمانات الديمقراطية . ثورة لا تنوي بتاتا ان تقوم على حساب القيم التي تشكل بالنسبة لنا جزءا لا يتجزا من تاريخنا » . والواقع ان تجربة التشيلي قد اثبتت ان مثل هذه التقاليد ، مهما تكن عريقة ، معرضة للزوال في عالم لا تزال الامبريالية تتحكم بمقدراته .**

□ **ان مؤسسات البرجوازية وشرعيتها قابلة السماح لتحالف يساري شعبي في استلام الحكم بالوسائل البرجوازية اياها . لكن استلام الحكم ، عبر هذه المؤسسات وفي ظل الشرعية البرجوازية ، يفتح الصراع على السلطة ولا يحسمه . والبرجوازية ، اذا رضخت مؤقتا لاستلام اليسار الحكم ، فانها لن تتخلى طوعا عن سيطرتها الطبقية . وهي لن تستنجد فقط بالاستعمار لاستعادة هذه السيطرة وانما ستخرق شرعيتها هي وتتجاوز مؤسساتها . هنا يكون التمسك بالمؤسسات البرجوازية وبالشرعية البرجوازية من قبل اليسار ضربا من الانتحار .**

□ **ان حسم مسالة السلطة يتطلب تصفية اهم ركيزتين للسيطرة البرجوازية — الجيش والجهاز الاداري — ومجابهة العنف الرجعي بالعنف الثوري المنظم . والمسالة الحاسمة في هذا المجال هي — ابد من تكون المبادرة ؟ ان البرجوازية الساعية لاستعادة سيطرتها تملك اسلحة جبارة : الدعم الاستعماري الخارجي ، المؤسسات البرجوازية ، و « التقاليد والعادات » التي يذكرنا لينين على الدوام بانها قوى مادية بيد الطبقات المخلوعة . وافضل وسيلة للدفاع هنا تكون بالمبادرة الى تنظيم الهجوم .**

□ **ان الطريق « السلمي » او « البرلماني » الى الاشتراكية ، على عكس ما يدعي دعاته ، لا يتفادى النزاع الدامي وانما يؤجله فقط ، ولا يوفر الضحايا والتضحيات والالام ، وانما قد يضاعفها احيانا . لقد خسرت الطبقة العاملة التشيلية ، ومعها فقراء الفلاحين والمدقعون في ضواحي المدن ، معركة لكنها لم تخسر الحرب . وهي في مقاومتها الباسلة ضد الطغمة العسكرية العميلة تؤكد ان تلك اللمحة من الغد الاشتراكي التي تعرفت عليها خلال السنوات الثلاث الاخيرة ، تشكل حافزا اكيدا للنضال ، كما تؤكد صحة ما توقعه اليندي نفسه :**

« ان العملية الاجتماعية التي اطلقناها لن تنتهي لمجرد اختفاء احد قادتها . قد تتاخر او تطول ، ولكن يستحيل وقفها في نهاية المطاف . بالنسبة لتشيلي ، اذا ما اغتالوني ، فان الشعب سوف يستمر الشعب سوف يواصل طريقه . ربما بفارق وحيد هو ان الامور ستكون اصعب واعنف ، لان الجماهير سوف تتعلم درسا موضوعيا واضحا : هؤلاء الناس (الامبرياليون والبرجوازيون) لا يردعهم اي رادع عن تحقيق اغراضهم » .

المقاومة مستمرة في التشيلي



وسط جو عالمي من السخط شبه الاجماعي — لم يشذ عنه سوى النظامين العسكريين الفاشيين في البرازيل والاورغواي — لا تزال المقاومة الشعبية — والعمالية خاصة — مستمرة في تشيلي . وفيما يلي اخر الاخبار كما نقلتها وكالة انباء « برنا لاتينا » الكوبية .

□ الفرقة الخامسة في الجيش التشيلي تمردت على الانقلاب في « بونتا اريناس » ، في اقصى جنوب تشيلي . وخلعت الجنرال توري دي لاكروز ، المفرق في الرجعية ، الذي سعى لتشكيل حكومة موالية للانقلاب في مقاطعة « ماغالانس » الجنوبية .

□ على ان راس حربة المقاومة الشعبية ضد الانقلاب الفاشي هي الطبقة العاملة التشيلية . قبل الانقلاب ، يحتل العمال قسما كبيرا من المصانع في الضواحي الصناعية للمدن الكبرى حيث ينسقون نضالهم في لجان مشتركة مع سكان الضواحي المفقرين (الذين بنوا اكواخ الصفيح على اراض ليست ملكا لهم) حيث ينشط التنظيم اليساري الثوري (المير) . وتقول وكالة « برنالاتينا » في هذا الصدد :

« يحاول الانقلابيون العسكريون التشيليون استكمال سيطرتهم على الحكم بالدم والنار ، ولكنهم عجزوا عن سحق التمرد الشعبي المسلح رغم استخدامهم المدرعات والطيران والمدفعية الثقيلة .

« المعارك الحامية يخوضها الطلاب والعمال ضد العسكريين ، خاصة في المناطق الصناعية وفي قلب العاصمة سانتياغو حيث القناصة يصلون الجنود بالنيران .

« بعد فشل الجيش في قمع الطلاب والعمال ، اخذ يهدد باطلاق النار فورا على كل من يشاهد حاملا السلاح .

« واضطر العسكريون ، في حربهم ضد القناصة ، الى تدمير البنايات الشاهقة الكبيرة . وقد شارك في هذه العمليات الطائرات العمودية والطائرات النفاثة والمدفعية الثقيلة .

« اعنف المعارك تدور في الضواحي الصناعية حيث التنظيمات الشعبية شكلت فرقا للدفاع الذاتي ، وخاصة في احياء « لوس كاربلوس ومايبو » وهي احياء استراتيجية تسيطر على الطرق المؤدية الى مرفاين اساسيين : سان انطونيو وفالبارايزو .

« اقام العمال المتاريس في عدد كبير من المصانع التي يسيطرون عليها منذ اسابيع . . وقد اعلنوا انهم مستعدون لاضرام النيران في المصانع والاستشهاد فيها قبل تسليم اسلحتهم .

ورغم الحصار الاعلامي المحكم والرقابة الشديدة ، يقدر عدد الضحايا حتى الان بما يزيد عن ١٥٠٠ مواطن .

الاصابع الاميركية وراء الانقلاب الفاشي العسكري

بينما كان الجيش التشيلي يتحرك لاستلام الحكم ، كان ممثلون لخمس شركات احتكارية اميركية يقدمون شهاداتهم امام لجنة تحقيق خاصة تابعة للامم المتحدة . التحقيق مفتوح بامر من فالدهايم ، الامين العام للمنظمة الدولية ، بطلب من الحكومة التشيلية حول نشاطات شركة « آي.تي.تي » (شركة البرق والهاتف الدولية) التامرية ضد حكومة « الوحدة الشعبية » .

ما هي شركة « آي.تي.تي » ؟ انها من كبريات الشركات الاحتكارية ، يبلغ حجم عملياتها حوالي ٨ مليارات و ٥٠٠ مليون دولار بالسنة . توظف ٤٢٨ الف عامل ومستخدم موزعين في شتى انحاء العالم (الف فرع وشركة في ستين بلدا) . ولهذا الاخطبوط الاحتكاري تاريخ طويل في التدخل الرجعي ، اذ انه مشهور بصلاته الوثيقة بالرايخ الثالث في المانيا النازية .

بالنسبة للتشيلي ، يصعب فصل تاريخها عن تاريخ هذه الشركة . في ايلول ١٩٧١ ، اعلن الرئيس اليندي تاميم ممتلكات الشركة لما اعتبره « ضرورات امنية » ، تبلغ قيمة هذه الممتلكات ١٥٣ مليون دولار . وتاتي في الدرجة الثانية بعد قيمة احتكارات النحاس .

وبعد قليل ، برزت فضائح دور هذه الشركة الاحتكارية الواحدة تلو الاخرى .

□ علم ان شركة « آي.تي.تي » دفعت ٤٠٠ الف دولار لتمويل حملة نيكسون الانتخابية . وفي مقابل ذلك ، تدخل وزير العدل الاميركي لدى لجنة مكافحة الاحتكارات في الولايات المتحدة لعدم تطبيق قوانينها على هذه الشركة .

□ في اذار (مارس) ١٩٧٢ ، اذاع الصحفي الاميركي جاك اندرسون فضيحة ثانية : منذ عام ١٩٧٠ ، وضعت الـ « آي.تي.تي » بالتعاون مع « وكالة الاستخبارات الاميركية » ، خطة لقلب نظام حكم « الوحدة الشعبية » في التشيلي .

وتقضي الخطة ، حسب ما ورد في وثيقة سرية » ، « اغراق التشيلي في حالة من الفوضى الاقتصادية » من اجل دفع العسكريين للقيام بانقلاب عسكري . وقد اعترف جان جاك كون ، المدير السابق لـ « السي . آي.اي » ان الاستخبارات الاميركية قد تداولت بالفعل مثل هذه الخطة مع الشركة الاحتكارية .

□ مع فتح التحقيق في هذا الامر ، اتضح ان « الاي.تي.تي » دفعت مبلغ مليون دولار لوكالة الاستخبارات من اجل تمويل عملية تنفذ الخطة التخريبية في التشيلي ، وان ممثليها عقدوا عدة اجتماعات للغرض نفسه مع كبار المسؤولين الامركيين وعلى راسهم كيسنجر ، وزير الخارجية الاميركي الحالي .

ان كل « دموع التماسيح » الاميركية حول استشهاد اليندي ، والتصريحات المتضاربة التي تقول تارة ان السفارة الاميركية في التشيلي كانت على علم بالانقلاب قبل يومين من حدوثه وطورا تنفيها ، كل هذه التصريحات والمناورات لا تمحو الحقيقة الناصعة حول ضلوع الامبريالية الاميركية في مؤامرة تصفية حكومة « الوحدة الشعبية » منذ اللحظة الاولى لقيامها ، حماية لقهرها واستغلالها لتشيلي وشعوب اميركا اللاتينية كلها .

كوبا تتوج تضامنها الأممي مع الشعوب العربية بقرار مقاطعة اسرائيل





في اختتام جلسات مؤتمر دول عدم الانحياز في الجزائر اعلنت كوبا ، بلسان فيدل كاسترو ، قطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل . وقد تفاجأ بالقرار كل من الرجعيين العرب من سلاطين وملوك ورؤساء وبعض الدول اليمينية الاجنبية المنحازة للمعسكر الاميركي الامبريالي . بالاضافة الى اجهزة الاعلام الحكومية الاسرائيلية ، وقد عبر كل من الاطراف ، عن دهشته ، باشكال متفاوتة ، من ترحيب حار الى سكوت ووجوم او انتظار ...

وحدها ، القوى الثورية والتقدمية لم تفاجأ بالقرار الكوبي ، لان هذا القرار ياتي في السياق العام للثورة الكوبية ، ولانه ينسجم مع الاتجاه الثوري الاشتراكي التي تنهجه كوبا في عملية التحول الاشتراكي داخليا ودعمها لحركات التحرر الوطني في اميركا اللاتينية .

جاء قرار كوبا الاخير تتويجا لموقفها من العدوان الاسرائيلي في ٥ حزيران ١٩٦٧ وادانتها له وموقفها المؤيد بحزم للجانب العربي ، وايضا الى وقوف كوبا بقوة بجانب نضال الشعب الفلسطيني من اجل تحرير ارضه وادانتها لكافة المشاريع التوسعية الصهيونية واعتداءاتها المتكررة على الاراضي العربية . وكلنا يذكر موقف المندوب الكوبي في هيئة الامم المتحدة عام ١٩٦٨ عندما ادان الامبريالية الاميركية ودعمها اللامشروط للسياسة الاسرائيلية العدوانية ، وكرر تاييده لنضال الشعوب العربية ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية .

لا شك بان القرار الكوبي ، قد حقق عدة مكتسبات لقضايا التحرر الوطني العربي ، منها :

اولا : توجيه صفعة للذين لا يزالون يضعون المعسكر الاشتراكي والمعسكر الامبريالي في صف واحد وبدرجة واحدة . وذلك بهدف تمييع النضال الثوري الفلسطيني والنضال الثوري العربي وصرفه عن اتجاهه الثوري الجذري السليم .

ثانيا : وضع حد نسبي لمزايدات القذافي التي برزت بشكل خاص في مؤتمر الجزائر ، والذي كان هاجسه الاول اتهام كاسترو بانه رجل منحاز ، وهذا صحيح ، في الوقت الذي لم ير القذافي اكثرية الدول المنحازة للمعسكر الامبريالي والمشاركة في المؤتمر تحت يافطة « عدم الانحياز » في الوقت الذي تغاضى فيه عن بعض الدول التي حولت اراضيها الى قواعد متحركة للامبريالية ، والبعض الاخر الذي يقيم علاقات حميمة مع الاستعمار الجديد ويشاركه في نهب ثروات بلدان العالم الثالث .

ثالثا : جاء القرار تتمة للانتصارات التي حققها الوفد الفلسطيني لصالح الثورة الفلسطينية التي بدات تشق طريقها اكثر فاكثر في عملية كسب الاصدقاء من حركات تحرر وطنية في العالم الثالث ، مما يزيد حجمها العالمي ووزنها الفعلي على صعيد اثبات وجودها العملي من خلال استفادتها من صداقة وتاييد المعسكر الاشتراكي والقوى الثورية لها .

ادلى ناطق رسمي بلسان الجبهة الشعبية الديمقراطية بالتصريح التالي لوكالة الانباء الكوبية ، ردا على قطع كوبا علاقاتها الديبلوماسية مع اسرائيل :

ان الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين كانت تتوقع هذه الخطوة التضامنية مع النضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني والشعوب العربية ضد الغزاة الاسرائيليين . وقد جاء قطع كوبا لعلاقاتها مع اسرائيل يؤكد على طبيعة العلاقات الكفاحية بين الثورة الكوبية والثورة الفلسطينية ، كما جاء توقيت قطع العلاقات بمثابة نداء مباشر من القيادة الثورية الكوبية للدول المجتمعة في مؤتمر عدم الانحياز لكي تقطع هذه ايضا علاقاتها بالغزاة المعتدين .

ان الجبهة الشعبية الديمقراطية تثمن عاليا خطوة الرفاق الكوبيين ، التي تعبر عن تضامنهم الاممي مع كفاح الشعب الفلسطيني من اجل تحرير وطنه .

ابتزاز الكتائب والأحرار لقضايا التدريب والسلاح : محاولة لتحقيق أهداف حملة أيار بوسائل أخرى

طغت تصريحات بيار الجميل وكميل شمعون ولقاءاتهما المشتركة على النشاط السياسي خلال الاسبوع الماضي . ولم يكن ذلك عبثا . فما انطوت عليه التصريحات، وما صدر عن اللقاءات ينذر بانعطافات ومضاعفات خطيرة على كافة الاصعد . خاصة وان محاولة احياء « الحلف الثلاثي » تمس قضايا ملتهبة كالموقف من وجود المقاومة في لبنان ، وقضايا السلاح والتدريب ، ومستقبل النظام السياسي اللبناني .

الدعوة للحكم العسكري دليل افلاس نظام الطائفية السياسية

في تصريح له الى جريدة « الحياة » ، دعا رئيس الكتائب الى قيام حكم عسكري في لبنان يعتمد سياسة « الكرباج » و « كسرالايدي» . ما معنى هذا التصريح بشكل عام وفي الظروف الراهنة بشكل خاص ؟

ان اول ما يعنيه هو التوكيد على افلاس نظام الطائفية السياسية ، المسمى « ديمقراطيا » ، ليس من حل قضايا الجماهير وحسب وانما من حل ازمات ومعضلات الراسمالية المصرفية — التجارية المسيطرة هي ايضا . وليس من ادانة لهذا النظام ابلغ من الادانة التي يوجهها ، عن غير قصد ، رئيس حزب يضم عشرات الالوف ، ويتغنى يوميا بـ « الديمكراسية » (كما يسميها الشيخ بيار العريق في لبنانيته) التي يعتبرها مبررا لوجود لبنان ذاته ، ويهول باستمرار بالقوى الخارجية والداخلية الساعية لتقويض « الديمقراطية »المقدسة!!

في الظروف الراهنة ، يكتسب هذا التصريح معنى خاصا . ذلك إنه مؤشر لاتجاه صاعد وسط اليمين اللبناني . فازاء تفاقم الازمات الاجتماعية وتصاعد الصراع الطبقي ، ونمو اليسار والمقاومة ، يجد حزب الكتائب نفسه مضطرا لاستعادة دوره التقليدي — دور الاحتياطي الفاشي لنظام راسمالية المصارف والتجارة والخدمات التابعة للاستعمار الجديد . وهكذا ، فان الحكم الفردي الذي يزداد اتكالا على المؤسسة غير المدنية قد وجد لنفسه ، اخيرا ، نصيرا اكيدا في شخص الشيخ بيار الذي يسعى الان لتنظيم الالتفاف حول الرئاسة الاولى لانه « كلماكانت رئاسة الجمهورية قوية كان لبنان قويا». ومن اجل تحقيق هذا الغرض عمل رئيس الكتائب ويعمل من اجل :

□ استعادة العلاقة مع حزب الوطنيين الاحرار ، بعد فترة من الفتور ناجمة عن الاختلاف في الموقف من اتفاقية شتورا لفتح الحدود ، والعمل على بعث « الحلفالثلاثي» مجسدا على الاقل بالحزبين ، وعلى تقريب وجهات النظر بين شمعون ورئاسة الدولة من خلال وضع شمعون امام الاختيار بين معارضة اتفاقية شتورا وبين قضايا مبدئية بالنسبة لليمين اللبناني : التصدي للمد الوطني والتقدمي .

□ الاتفاق بين الكتائب والاحرار علىسياسة موحدة بصدد الميليشيا والتسليح والتدريب ، وعلى خوض معركة انتخابات البلدية فيلوائح مشتركة .

□ الانفتاح على ريمون اده على اعتبار انه، مثل الجميل ، يحب لبنان بعد حبه لله !

الكتائب « تفقا الدمل »

اعلن الشيخ بيار انه سوف « يفقا الدمل» بالنسبة للمقاومة الفلسطينية في ايلول . وهذا ما فعل . لماذا ؟

اولا ، ايلول يعلن نهاية الصيف ، اي نهاية موسم الاصطياف ، وسعي الكتائبلعدم تازيم الامور مساهمة في تامين « الاستقرار » الذي يشكل « نفط » لبنان كما يحب الشيخ بيار ان يردد على مسامعنا باستمرار .

ثانيا والاهم ، جاء « فقا الدملة » فيايلول اعلانا لفشل متكرر لجملة من المحاولات والمناورات منذ ايار . لقد اكتشفت الكتائب في ايار ان المقاومة لا تزال عنصرا فاعلا في التناقضات اللبنانية لا يمكن تجاهله.فاعتبرت المقاومة الفلسطينية « طائفة جديدة » وقوة مسلحة تضاف الى مجموع تنظيمات الميلشيا والعيل والعشائر المسلحة « المتعايشة » في هذا البلد . فكان السعي ، في مشروع « الانفتاح » على المقاومة ، الى هدفيناثنين، (١) السعي لاحتواء المقاومة ضمن تركيبة التعايش اللبنانية .

(٢) ادت احداث ايار الى قطيعة عميقةبين المقاومة الفلسطينية ومعظم اجنحة النظام اللبناني كما ابرزت عمق التلاحم الناشيء بينها وبين الحركة الوطنية والديمقراطية اللبنانية . فكان ان تقدمت الكتائب لمد الجسور وفتح الحوار مع فصائل المقاومة مدفوعة بمزيج من الاعتبارات يقع على راسها اعتباران اثنان : ايجاد يمين « شمعي » محاور للمقاومة يمنع اكتمال القطيعة بينها وبين كافة اجنحة النظام وانحيازها الكامل لجهة القوى الوطنية والديمقراطيةواليسارية ، حرص الكتائب على الحد من الخسائر الفادحة التي تكبدتها الراسمالية اللبنانية نتيجة احداث ايار واقفال الحدود .

فكانت الاجتماعات المشتركة بين الكتائب ومنظمة التحرير الفلسطينية التي طوقت الاثار المباشرة لايار ثم شكلت لجنة لا يبدو انها واصلت اجتماعاتها .

وبالطبع ، كان لا بد للكتائب من ان تكشف الثمن الفعلي لقبول المقاومة كقوة متعايشة من القوى السياسية اللبنانية : الاستعداد لتحمل مترتبات انخراط لبنان في النزاع العربي — الاسرائيلي ، وفي مقدمتها الاستعداد لتحمل مسؤولية الدفاع الفعلي عن الوطن ضد العدو الاسرائيلي . ان رفض دفع هذا الثمن ، فضلا عن تزايد الشعور بما تمثله المقاومة من دعم مسلح ليس فقط لمطالب الطوائف المحرومة مع ان ذلك يتم في كل القيادات الطائفية البرجوازية والاقطاعية العاجزة ، بل وايضا للقوى الوطنية والديمقراطية ، دفع بيار الجميل الى ان«يفقا الدملة » .

اخيرا ، لعب الوضع العربي دورا هاما في تشجيع الكتائب على تغيير موقفها . ففي ظل « الانفتاح » العربي على الاردن ، تحت بركة الحكم الرجعي في السعودية ، والسعي لاحياء الجبهة الشرقية ، وتكاثر الحديث عن عودة المقاومة للاردن — وجدت الكتائب فرصة مناسبة تغتنمها لفتح النار علىالمقاومة في لبنان .

ابتزاز التدريب والسلاح : محاولة لتحقيق اهداف حملة ايار بوسائل اخرى

الان « فقا » الشيخ بيار « الدمل » .فماذا قال ؟ اعلن ان الكتائب ستدخل « فريقا » في الصراع المقبل مع المقاومة لانه لم يطرا اي تغير على وضعها وعلاقاتها منذ ايار.واعترف مع شمعون ، بوجود معسكرات تدريب للكتائب والاحرار « باشراف الدولة » ، منتهيا الى ابداء الاستعداد لاقفال مخيمات التدريب وتسليم السلاح عندما تستعاد سيطرة السلطة اللبنانية على المخيمات الفلسطينية وتنزع منها الاسلحة . وكالعادة يكرر الشيخ بيار معزوفة التاييد للمقاومة الفلسطينية . فهو لو كان فلسطينيا لانضم الى الفدائيين وقاتل في الاراضي المحتلة (الشيخ ولد وترعرع في مصر ، فلماذا لا يسعى لتحرير سيناء . واحد نوابه — سمير اسحق — فلسطيني ، فلماذا لا « يرسمه » فدائيا ؟؟!) . ومع انه « مع العمل الفدائي » الاانهضد « النشاط العسكري الفلسطيني » .

مع ان كافة هذه الحجج متناقلة منذ سنوات ، الا انها تستحق التوقف عندها والرد عليها بهدوء .

□ يقول الشيخ بيار ان لبنان تنازل عن مسؤوليته في المعركة العربية الاسرائيلية لـ « قوى مجهولة من المسلحين » ، هم الفدائيون طبعا . كانما المقاومة هي التي تحول دون صدور الاوامر في لبنان للتصدي الجاد للعدو الاسرائيلي ! لقد اقترح كمال جنبلاط أن ترسل الكتائب ١٥ الف مسلح للقتال في فلسطين . لم يرد عليه الشيخبيار . بل رد الاب سمعان الدويهي قائلا ، حسب منطق « سيروا ونحن من ورائكم » : « ليذهب الاخوان الفلسطينيون ، ويتمركزوا هم انفسهم في الاراضي المحتلة قبل اللبنانيين ، ليموتوا هناك اولا ، ولنموت نحن من ورائهم في سبيل استرجاع المقدسات » .

الذين يعرفون سياسة الاب الدويهي قد لا يستغربوا قفزاته السياسية المفاجئة المرهونة بتقلبات « بارومتر » الصراعات العائلية في زغرتا . بالامس ، كان صاحب الصوت الوحيد الذي حجب الثقة عن الحكومة . وقبله امتنع عن تهنئة رئيس الجمهورية بمناسبة الذكرى الثالثة للولاية؛ بعد شن هجمات عنيفة على « العهد » وكيل المديح والاطراء لكمال جنبلاط واعلان التمرد المكرر على قرارات حزب الاحرار . وها ان تغير « بارومتر » الجو في زغرتا يعيده الى الحظيرة . الذين يعرفون تقلبات الابسمعان قد لا يستغربون كل ذلك ، ولكنهم سوف يستغربون ضعف المام بونا سمعان بجغرافية وتاريخ الاراضي المقدسة .

يا بونا . هناك اكثر من مليون فلسطيني يعيشون في الاراضي المحتلة . وهم يناضلون ويستشهدون يوميا وتعج السجون الاسرائيلية بخيرتهم .

ويابونا ، لا يطالب الشعب الفلسطينيباكثر من ان يسمح لطلائعه المسلحة بان تعبر الحدود الى فلسطين المحتلة . وهو لايطالبك بان تموت معها اولا او ثانيا . بل يطالبكبكل بساطة ان لا يطعن في الظهر !

□ ميليشيا الكتائب والاحرار تساعد«القوات المسلحة على توفير جو من الطمأنينة والاستقرار في البلد » — على اعتبار ان حوادث الاضطراب في هذا الجو ناجمة عن ان المخيمات الفلسطينية باتت ماوى لمرتكبي الجرائم . قبل ايار وبعده ، اعلنت المقاومة الفلسطينية استعدادها لتسليم جميع المتهمين بخرق للقانون اللبناني الذين يلجاون الى المخيمات « للعدالة » اللبنانية . ولكننا نسالك يا شيخ بيار : لماذا تراشق الناس بالحجارة وبيتك من زجاج ؟ اذا كنت حريصا الى هذا الحد على الامن والاستقرار ، لماذا لا تكشف ميليشيا الكتائب شبكات التخريب الاسرائيلية والاردنية العاملة في لبنان ؟ لا بل نطالب بما هو اقل من ذلك . لماذا لا تساهم في القاء القبض على « الدكتورة » الذي يسرحويمرح في زغرتا ، وفي عنقه عدة تهم يحاكم عليها القضاء اللبناني بالسجن ؟ لن نتحدث عن مئات «الطفار» فيالجرود او فيقصور اقطاب الاقطاع السياسي في شتى انحاء البلاد ، ولكننا نسال : الذين قذفوا بجرار للجيش الى كعب الوادي ، في بشري ، واختطفوا سائقه ، هل سيقدمون للمحاكمة ام سينتهي الامر بصلحة عشائرية ؟؟!

واخيرا ، نذكرك ، يا شيخ بيار ، بان ميليشيا « الكتائب » الحريصة كل الحرص على امن هذا البلد واستقراره اقدمت منذ ايام فقط على اغتيال مواطن لبناني منكسروان يسمى الياس العشقوتي (ليس متهما ، على حد علمنا ، لاحدى منظمات المقاومة) لمجرد انه كان يعلن من احتجاجه على انقطاع المياه عن قريته !!

هذا هو الفارق الفعلي بين السلاح الذي بيد المقاومة الفلسطينية والسلاح الذييتدفق من اميركا والمانيا الغربية على الكتائب والاحرار. بيد المقاومة ، السلاح معد لمحاربة العدو الاسرائيلي . بيد الكتائب والاحرار ، السلاح معد لمحاربة المقاومة الفلسطينية والجماهير اللبنانية المناضلة من اجل مطالبها الاجتماعية والوطنية .ومقايضة هذا السلاح بذاك تعني عمليا ليس تجريد الشعب الفلسطيني من سلاحه — القوة الوحيدة المجابهة حاليا لاسرائيل — وحسب، وانما ايضا ترك الجماهير اللبنانية عزلاء في وجه الميليشيا شبه الفاشية المستمرةكاحتياطي مسلح ، وكخط دفاع ثان ، لحماية النظام القائم — نظام التخاذل الوطني ، وتدهور مستوى المعيشة ، والبطالة والهجرة والفضائح !

اخيرا ، فان تصريحات وتهويلات الكتائب ، وحمى التدريب والتسليح، لا تستكمل معانيها الا بالنظر الى الوضع الاجتماعي الراهن المتميز بتصاعد الصراع الاجتماعي وتدهور الاوضاع المعيشية لاوسع الجماهير. والذي يميز الكتائب عن سواها من احزاب اليمين هو انها تكتسب مبرر وجودها من السعي لربط فئات واسعة من المستخدمين والعمال والبرجوازيين الصغار والطبقة الوسطى المسيحية بالراسمالية الكبيرة . وفي ظروف تصاعد الصراعات الاجتماعية ، تتطلبعملية الربط هذه عملية صرف للانظار . ان الاسباب الفعلية لتردي اوضاع هذه، الجماهير — تبعية النظام الاقتصادي اللبناني للاستعمار وسيطرةالراسمالية المصرفية — التجارية على مقدرات المجتمع اللبناني . وتزداد الحاجة الى عملية خلق الاساطير هذه، و « تحوير الذنب » ، بازدياد حدة الازمات ونتائجها . وهذا ما تقدمه الكتائب في الظرف الراهن في حملتها المركزة على « الاغراب » الذين « يقاسمون اللبنانيين لقمةالعيش»! وهي بذلك تشكل احتياطيا مزدوجا للنظام :

— تزج مئات من الجماهير اللبنانية المضللة في مشروع مغامرة جديدة ضد المقاومة في محاولة يائسة لتغطية تخاذله الوطني وعجزه عن التصدي الفعال للعدو الصهيوني ؟

— في تركيزها على « الاحزاب » كعلة لمشاكل لبنان الاجتماعية،تسعى لتامين ضبط فئات من الجماهير اللبنانية — والمسيحية منها خاصة— ضمن اطار الولاء للنظام الذي يستغل جهدها وعرقها !

تبقى كلمة اخيرة . في سياق سعيها لاستيعاب آثار التطورات العربية على الوضع اللبناني،حاولت الكتائب « الانفتاح » على سوريا بعد ان اكتشفت « ان العمل الفدائي هو سلاح تستطيع سوريا استخدامه لتازيم الاوضاع في لبنان » ، كما اكتشفت فداحة الثمن الذي تضطر البرجوازية اللبنانية الى دفعه كلما تحركت ضدها الاسلحة السورية التي تسد منفذها الى اسواقها العربية . وقد انسحب « انفتاح » الكتائب على سوريا ، على امتدادها اللبناني — منظمة حزب البعث العربي . هذا شان يخص الكتائب وحدها . اما ان يبادر الحكمالسوري الى تبييض صفحة الكتائب (تصريح الخدام حول « وطنية » الشيخ بيار) وان تحذو منظمة حزب البعث في لبنان حذوه فتعقد المفاوضات مع ممثلي مكتبه السياسي ورئيسه ، وتكرر معزوفة تبييض صفحة الكتائب ، فهذا شان يمس صميم مصالح المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية والديمقراطية اللبنانية . ان الدعم الفعليللمقاومة الفلسطينية يكون بالتمييز الواضح بين حلفائها — القوى الوطنية والديمقراطية اللبنانية — واعدائها، وليس بقطع الحلفاء في منتصف الطريق وبتبييض صفحة الاعداء . وان نمو قوى احدى اطراف « لقاء الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان » يكون بتنمية نفوذه بين الجماهير وبالتنظيم والدعاية ، ولا يكون بلعب دور السفراء والقناصل. فالتضامن النضالي بين الشعب العربي في سوريا وفي لبنان لا يحتاج الى وسطاء !!

اليانصيب الوطني

خذني فأغنيك

مجموعات الحرية

بمجلدين لعامي ١٩٧٠ و١٩٧١
ثمن المجلد ٢٥ ليرة لبنانية (عدا مصاريف البريد)
يطلب من ادارة المجلة ويرسل بالبريد الجوي أو العادي



المسألة الوطنية الفلسطينية بين اليسار الحقيقي والتطرف اللفظي البورجوازي الصغير

-٤-

طريقان للنضال من أجل التحرير

بقلم يساري فلسطيني

مهماتنا النضالية الراهنة في المناطق المحتلة

اذا كان طرد الاحتلال ، بطريقة ثورية ، من المناطق التي استولى عليها العدو بعد حرب ٦٧ ، امرا ممكنا دون ان يكون بالضرورة مقدمة مباشرة لازالة دولة اسرائيل ، فما هو الموقف الذي ينبغي ان تتخذه حركة المقاومة ، والحركة الوطنية الفلسطينية بشكل عام ، ازاء هذه الامكانية ؟ هذا هو السؤال الجوهري الذي يحاول انصار التطرف اللفظي التهرب من الاجابة عليه . وللتمويه على هذا التهرب ، فانهم يوجهون الانظار بشكل كامل ، بعيدا عن جوهر الموضوع ، نحو مناقشة النتائج المفترضة لحالة وهمية مفترضة هي ان تتمكن الدول العربية ، بمعزل عن النهوض الجماهيري ، ومن خلال قرار مجلس الامن لوحده ، من التوصل الى اتفاق مع اسرائيل لانهاء الاحتلال .

لقد رأينا كيف ادى رفض « الهدف » لمثل هذه الحالة الوهمية ، الى نتائج رجعية مؤداها الاستهانة باهمية وامكانية طرد الاحتلال من مناطق ٦٧ ، والدعوة عمليا الى الابقاء عليه ، حتى تتوفر امكانية «التحرير الشامل » دفعة واحدة . واذا كانت «الهدف» تعلن هذه النتيجة بصراحة ووضوح ، فان حلفاءها الاخرين يشاركونها الموقف نفسه ، الا انهم يحجمون عن استخلاص نتيجته ، مؤكدين اصلا استحالة طرد الاحتلال بطريقة ثورية . وللبرهنة على افتراضهم هذا فانهم يلجأون الى تحليل خارجي ، سطحي ، منطقي شكلي ، للوسائل والاساليب التي سيجري بها دحر الاحتلال ، معزولة عن مضامينها الطبقية — السياسية ، وعن الظروف الموضوعية المحيطة بها . انهم يقيمون تعارضا على صعيد المنطق الشكلي بين « اسلوبين » لدحر الاحتلال : « الحل السلمي » و « الكفاح المسلح » . وبما انهم يرفضون « الحل السلمي » الذي يعني ، بالنسبة لهم ، انهاء احتلال اسرائيل لمناطق ٦٧ ، ويأخذون « بالكفاح المسلح » الذي يعني ، بالتعريف ، تحرير كامل فلسطين ، فانهم لا يرون بذلك « اسلوبا » لطرد الاحتلال بطريقة ثورية الا اذا تم تدمير اسرائيل تدميرا كاملا . لنأخذ مثلا على ذلك :

الحل « السياسي » والحل « العسكري »

يرى السيد معلق « وفا » ، في تعليقه الشهير اياه ، ان هنالك حالتين « لرفع » الاحتلال الاسرائيلي عن الضفة الغربية : « الاولى ان يرفع من خلال تسوية سياسية — حل سلمي — قرار نوفمبر رقم ٢٤٢ . وفي هذه الحالة يكون (موقف « الحرية ») يراهن على الحل السياسي . والثانية ان يتم تحرير الضفة الغربية بالقوة المسلحة ، اي انزال هزيمة عسكرية او عدة هزائم عسكرية بالجيش الصهيوني من قبل قوات الثورة . وفي هذه الحالة .. اذا كنا قد بدأنا ننزل الهزائم العسكرية بالجيش الصهيوني واخذنا ندحره من حدود نهر الاردن الى الداخل ، فهل سنتوقف عند حدود ما يسمى بالضفة الغربية ؟»

يجب ان نعترف ان خطة التحرير على طريقة « البليتزكريغ » هذه تفحمنا حقا . ذلك انها تبدو انيقة ومتماسكة تماما على الورق ، ولكن على الورق فقط لسوء الحظ ، وهي على كل حال تبدو معقولة اكثر من الخطة التي يقترحها احد محرري « فلسطين الثورة » ، خطة تحرير « حيفا قبل القدس » ، والتي يترتب علينا بموجبها ان نبدأ بالتحرير من البحر ونواصل التقدم الى نهر الاردن دون توقف . ان خطة الاخ محرر « وفا » ، على الاقل ، تطرح معضلات « لوجيستيكية » اقل تعقيدا من خطة البدء من البحر . ولكنها ، رغم ذلك ، لا تقل عنها وهما وخرافة .

سندع جانبا الان مسألة « المراهنة على الحل السياسي » ، ونتفحص بامعان امكانية « الحل العسكري » الخاص الذي يقترحه معلق « وفا » .

اول ما ينبغي ان نؤكده هنا ، رغم كونه بديهيا ، ان « القوة المسلحة » ليست كلية القدرة . ان حدود فعالية « القوة المسلحة » تقررها ، في كل مرحلة ، نسبة القوى بين المعسكرين المتحاربين ، بكافة عواملها البشرية والاقتصادية والحضارية والسياسية .

وحتى اذا تم التحرير بطريقة الغزو العسكري التي يقترحها الاخ معلق « وفا » ، فلا بد انه يقر معنا بان التوقف عند حدود « الضفة الغربية » او عبرها لن يكون رهنا بقرارنا الذاتي فحسب ولن يكون رهنا باختيارنا لاسلوب النضال الصحيح فحسب . ذلك اننا ، بعد ان نتجاوز حدود الضفة الغربية ان شاء الله ، سوف نصطدم بعقبات جديدة تعبر عن عوامل ميزان القوى المؤثر في سير الحرب وتجعل امكانية التقدم فيها وامكانية الاستمرار في انزال الهزائم بالجيش الصهيوني ، اصعب بمئات المرات . وليس اقل هذه العقبات شأنا الواقع الاستيطاني الذي فرضته الصهيونية على الارض المغتصبة عام ١٩٤٨ ، ولا اقلها تأثيرا ردود الفعل الامبريالية المتوقعة حينما يصبح الامر متعلقا بتصفية القاعدة الاستيطانية التي بذلت الامبريالية الكثير من اجل غرسها وتوطيدها في قلب الوطن العربي . واذا كان الاخ معلق « وفا » قد اختزل شؤون « الاستراتيجية » الى تصميم على حمل السلاح ، فان هذا لا يعني ان الامر هكذا في الواقع . ذلك ان اختيار اسلوب النضال ليس هو العامل الوحيد الذي يقرر طبيعة الاهداف الممكن انجازها في كل مرحلة ، بل ان العامل الرئيسي الذي يقرر ذلك هو ميزان القوى . ان حرب المقاومة الاولى في فيتنام كانت حربا بكل معنى الكلمة ، وشعبية بكل معنى الكلمة . ولكن ميزان القوى الدولي والمحلي لم يسمح لها ، رغم ذلك ، الا بتحرير الجزء الشمالي من فيتنام .

كيف سيتم تحرير المناطق المحتلة ؟

ثانيا : ان الاسلوب الثوري لتحرير المناطق المحتلة لا يتطلب بالضرورة ، ولن يتضمن على الاغلب ، حلا عسكريا تقليديا قوامه ان تقوم قوات الثورة بمطاردة جيوش العدو ودحرها « من نهر الاردن الى الداخل » . ان هذا الطريق « العسكري » المحض ليس بالضرورة الطريق الثوري الوحيد ، وليس هو الطريق الاكثر احتمالا . ففي الحرب الشعبية ، في الحرب الشعبية بالذات ، هنالك شيء اسمه انهاك واستنزاف قدرات العدو بحيث يصبح استمراره في الاحتلال اكثر كلفة له من الفوائد التي يجنيها من بقاء الاحتلال . ولو لم يكن من المستحيل ان تجابه السعودية المستندة المهزومة العدوان الامبريالي بوسائل الحرب المعاندة ، لما كان ثمة حاجة الى « حرب شعبية طويلة الامد » اصلا . ان الجزائر لم تتحرر بايقاع هزيمة عسكرية تقليدية بقوات الاحتلال الفرنسي ، ولا الصين الشعبية تحررت بقذف قوات الاحتلال البرتغالي الى البحر ، ولا تحررت فيتنام الشمالية ، بالرغم من معركة ديان بيان فو ، بمطاردة « العسكر الفرنسيين » حتى خط العرض ١٧ . كذلك كان الامر بالنسبة لعدد من الحروب . وكذلك سيكون الامر ، في الاغلب ، بالنسبة للمناطق المحتلة عام ٦٧ . ان تصاعد النضال الجماهيري والمسلح في الداخل ، وتصعيد الضغط العسكري من الخارج مع الاستعداد لردع الغارات الانتقامية المعادية وانزال الهزائم بها ، سوف يؤدي بالضرورة الى اجبار العدو على دفع كلفة لا يستطيع تحملها لقاء استمرار الاحتلال ، مما سيضطره الى الانسحاب اللامشروط . ويمكن تماما ان يتم ذلك دون اي « اتفاق مع الدول العربية » يتضمن الاعتراف باسرائيل . لقد انسحبت بريطانيا من الدول الخاضعة دون ان تجري اية مفاوضات سياسية او تبرم اية معاهدة مع الجهة المعنية . واسرائيل نفسها انسحبت من سيناء عام ١٩٥٦ بشروط اقل بكثير من شروط قرار مجلس الامن ودون اي انتهاك عسكري على الاطلاق ، ومع ذلك لم يكن انسحابها هذا « انجازا » للمقاومة المصرية . ان العوامل التي ستقرر في النهاية شروط الانسحاب الاسرائيلي (قرار مجلس الامن او غيره) واسلوبه (التفاوض وابرام الاتفاق او انعدامهما) هي زخم النهوض الجماهيري ونسبة القوى التي ستتم في ظلها الانسحاب ، والاهم من ذلك : الطبيعة الطبقية للقيادة التي ستقود النهوض وتملي الانسحاب . ان قيادة بورجوازية سوف تسعى وتحبط النهوض الجماهيري عند النقطة التي سوف تصبح فيها بالامكان تنفيذ قرار مجلس الامن ، او اية تسوية اخرى بشروط تنسجم مع مصالحها الطبقية . اما قيادة ديمقراطية ثورية ، فانها سوف تبذل كل ما في وسعها لدعم زخم النهوض الثوري وتصعيده حتى النقطة التي يفرض فيها الانسحاب اللامشروط ، وربما ايضا بعد هذه النقطة اذا كان ذلك ممكنا موضوعيا . وهذه العوامل هي ايضا التي ستقرر ، وليس فقط قرارنا الذاتي ، ما اذا كنا سنواصل فورا ، او سنتوقف مؤقتا ، وكذلك ما اذا كنا سنواصل بشكل حدي ، على طريقة البليتزكريغ ، ام سنواصل بشكل كاريكاتوري ، على طريقة « الجيش الاحمر الياباني » ، ام سنتوقف توقفا دائما ، على طريقة « جيش التحرير الوطني البولندي » .

ان اسطورة « التحرير بالغزو العسكري » ليست الا نسخة « فلسطينية » مكررة عن اسطورة « الحرب الخاطفة » ضد اسرائيل التي ظلت الانظمة العربية تخدر شعوبها والشعب الفلسطيني طوال ربع قرن بحجة الاستعداد لها ، حتى حطمتها دون رحمة جنازير الدبابات الاسرائيلية في حزيران ٦٧ . وسنعالج الخلفية الايديولوجية الكامنة وراء هذه الاسطورة ، والنتائج الانتظارية والسلبية التي تؤدي اليها على صعيد تنظيم النضال الجماهيري ، في فصل لاحق من هذا المقال .

بين طرد الاحتلال وقرار مجلس الامن

نأتي الان الى مسألة « المراهنة على الحل السياسي » . كثيرون بلا شك ، من المؤيدين على قرار مجلس الامن ومن المعارضين له على حد سواء ، سوف يتساءلون : ما هو اذن الفرق بين النضال من اجل طرد الاحتلال من مناطق ٦٧ ، وبين موقف الانظمة العربية التي تدعو الى « حل راهن » عن طريق تنفيذ قرار مجلس الامن ؟

قبل الاجابة على هذا التساؤل دعونا نبدأ اولا بملاحظة قد تكون شكلية : ان شعار طرد الاحتلال لا يعني تنفيذ قرار مجلس الامن . ان طرد الاحتلال يعني فرض الانسحاب اللامشروط للقوات الاسرائيلية من مناطق ٦٧ واجبار اسرائيل على التسليم بحق الشعب الفلسطيني في هذه المناطق في تقرير مصيره بنفسه . وثمة فرق واسع بين الانسحاب اللامشروط وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، وبين قرار مجلس الامن الذي يعني ، حتى في اكثر تفسيراته تقدما ، انسحابا مشروطا ، انسحابا لقاء ثمن باهظ . وليس اهم الشروط التي يفرضها هذا القرار ، ثمنا للانسحاب ، الاعتراف باسرائيل والالتزام بضمان « امن » حدودها . بل الاهم من ذلك ان هذا « الاعتراف » في ظل التكوين الطبقي الراهن للانظمة العربية ، وفي ظل التخلف الاقتصادي — الاجتماعي الذي يكرس هذا التكوين بسبب عجزه عن استكمال مهمات التحرر الوطني الديمقراطي ، سوف يؤدي بالضرورة الى تمكين اسرائيل من ان تلعب دورا استعماريا جديدا اكثر خطورة يتضمن تصفية مادية لكافة منجزات التحرر الوطني . ان شعار طرد الاحتلال ، الذي يعني اجبار اسرائيل على الانسحاب دون قيد او شرط ، يختلف بوضوح عن شعار « تنفيذ قرار مجلس الامن » ، الذي يعني شراء الانسحاب الاسرائيلي لقاء ثمن معنوي .

المضمون التصفوي للتسوية السياسية

تبقى هذه المسألة مسألة شكلية . ذلك ان المهم ليس التمايز اللفظي بين الشعارين ، بحد ذاته ، انما كون هذا التمايز انعكاسا لتعارض حقيقي في السياسة العملية الراهنة وفي المصالح الوطنية والطبقية التي يعبر عنها كل من الشعارين . ان الطبقات الحاكمة العربية التي تطمح الى « التسوية على اساس قرار مجلس الامن » انما تعبر بذلك عن رغبتها ، مصلحتها الطبقية الخاصة ، في ايجاد حل توفيقي ، حل مساوم ، للتناقض بينها هي وبين اسرائيل على حساب المصالح الوطنية والطبقية للشعب الفلسطيني والشعوب العربية . ان توصل الانظمة العربية القائمة الى اتفاق مع اسرائيل لتنفيذ قرار مجلس الامن لن يكون مجرد خطوة مرحلية على طريق التحرير الكامل . وليس السبب في ذلك كون نصوص القرار بحد ذاتها تتضمن تصفية القضية الوطنية الفلسطينية ، وانما السبب في ذلك يكمن في الاساس في الحدود الطبقية الطبيعية ، لهذه الانظمة التي ستعقد الاتفاق . ان الطبقات الحاكمة العربية لا تمتنع فقط عن العمل من اجل تغيير حاسم في ميزان القوى يسمح بانجاز هدف التحرير ، انها هي بالذات ، سلطتها الطبقية ، تشكل العقبة الرئيسية التي تعرقل انجاز شروط هذا التغيير (تسليح الشعب ، التعبئة الديمقراطية الشاملة للجماهير ، تصفية جذرية للوجود الامبريالي) ، ليس بسبب من خيانتها او تخاذلها ، بل بسبب من مصالحها الطبقية . وهذه الحقيقة هي التي تعطي موافقتها على قرار مجلس الامن مضمونا تصفويا ، وليس بنود القرار كنصوص مجردة بحد ذاتها . ان اولئك الذين يسعون الى البرهنة على « الطبيعة الاستسلامية » لقرار مجلس الامن انطلاقا من تحليل نصوص القرار تحليلا منطقيا مجردا عن الارتباط بالواقع الموضوعي ، بنسبة القوى بين الحلف الامبريالي الاسرائيلي وبين حركة التحرر الوطني العربية من جهة ، ونسبة القوى بين الطبقات داخل حركة التحرر الوطني العربية من جهة اخرى ، ان هؤلاء لا يقفون فقط عاجزين امام الحجة القائلة بان الموافقة على القرار ليست سوى مناورة تكتيكية مؤقتة (او ان تنفيذه لن يكون سوى تنازل مؤقت تفرضه موازين القوى) ، وانما ايضا ، وذلك هو الاهم ، يصلون الى نتائج سياسية خاطئة مؤداها ان الرفض اللفظي لقرار مجلس الامن مترافقا مع بعض التهورات العسكرية ضد اسرائيل ، سواء باللفظ او بالممارسة ، يكفي لوحده من اجل حل الخلاف . ان رفض هؤلاء السادة لقرار مجلس الامن لا يختلف في شيء عن رفض العقيد القذافي .

اي التنازلات مؤقت وايها دائم ؟

ان الموافقة على قرار مجلس الامن يمكن ان تكون مناورة تكتيكية مؤقتة فقط اذا استندت هذه المناورة الى نضال عملي من اجل تغيير موازين القوى التي تمليها وتجعلها ضرورية ، ليس فقط تغيير ميزان القوى العسكري ضمن اطار المحافظة على نسبة القوى الطبقية العامة ، وانما بالدرجة الرئيسية تغيير النسبة العامة بين القوى والطبقات بتحرير الجماهير الشعبية العربية وضرب المصالح الامبريالية . ان تنفيذ قرار مجلس الامن يمكن في ظروف مختلفة ، ان يكون تنازلا مؤقتا تفرضه موازين القوى ، ولكن التبرير الوحيد لمثل هذا التنازل المؤقت والضمان الوحيد لكي يصبح مؤقتا فعلا هو العمل من اجل تغيير ميزان القوى ، وبدون هذا العمل لا يصبح التنازل مؤقتا بل دائما ، بدون هذا العمل يصبح تكريسا لميزان القوى القائم وتثبيتا له ، وليس مجرد رضوخ مؤقت له حتى يصبح بالامكان تغييره . الا ان المشكلة هي ان الطبقات الحاكمة التي تقوم بهذه المناورة المزعومة ، الطبقات الحاكمة التي سوف يتحقق على يدها هذا التنازل المفترض ان يكون مؤقتا ، تتنافى مصالحها الطبقية مع ضرورات النضال من اجل تغيير موازين القوى . ان التعبئة الديمقراطية الشاملة للجماهير الشعبية ، اطلاق حرياتها ، تسليح الشعب ، ضرب المصالح الامبريالية ، توطيد العلاقة مع المعسكر الاشتراكي ، ان هذه الاجراءات تتنافى مع استمرار سلطتها ومصلحتها الطبقية . وهي لذلك لا تمتنع عن العمل من اجل تغيير موازين القوى فحسب ، بل انها بالعكس تعمل كل ما في وسعها لاحباط او اجهاض او قمع نضال الجماهير من اجل هذا التغيير .

بعض انصار الموافقة على قرار مجلس الامن باعتباره تنازلا مؤقتا تفرضه نسبة القوى ، يلجأون الى المقارنة مع صلح بريست ليتوفسك الالحاقي الذي عقدته السلطة السوفياتية الناشئة مع المانيا الامبريالية . وكثير من الرافضين لقرار مجلس الامن كانوا يصرفون هذه المقارنة باعتبارها غير واردة بسبب من اختلاف الظروف . بالعكس : ان هذه المقارنة واردة تماما بالضبط بسبب اختلاف الظروف . وبسبب من هذا الاختلاف فانها تبين خطأ وجهة نظر القائلين بها . لقد كان صلح بريست تنازلا مؤقتا فعلا ، ومشروعا تماما ، لانه تحقق على ايدي سلطة بروليتارية عملت قبل الصلح ، واستمرت تعمل بعد الصلح كل ما في وسعها من اجل توفير الشروط الموضوعية لعقد سلام عادل . اما الطبقات الحاكمة العربية فان « تنازلها » ليس مؤقتا ، بل هو تصفوي ، وليس مشروعا ، بل هو مضاد للثورة ، بالضبط لانها تعمل كل ما في وسعها لاحباط وقمع اي نضال جماهيري من اجل توفير الشروط الموضوعية لاستمرار النضال من اجل التحرير ، وهي لم تعمل ذلك بحكم اختيارها الذاتي ، بل بحكم مصالحها الطبقية .

ان تحديد طبيعة اي تنازل مما اذا كان مؤقتا او دائما ، لا يتوقف على الصفة اللفظية التي نلصقها به وفقا لرغباتنا الذاتية ، او وفقا لالتزام كلامي معين ، وانما يتوقف على الطبيعة الطبقية للقوى التي تقدمه وما اذا كان من الضروري فعلا ، لمصلحة الثورة ، تقديم هذا التنازل ، اي ما اذا كانت قد بذلت كل ما يمكن ان يبذل من اجل تفادي هذا التنازل . ومن هنا فان الاعتراض على قرار مجلس الامن ليس منطلقا من الاعتراض على جواز اي تنازل مؤقت بوجه عام ، وانما من الاعتراض على هذا التنازل المحدد بالذات الذي لن يكون مؤقتا بل دائما ، والذي ليس منبثقا من الضرورات الملحة لمصلحة الثورة وحركة التحرر الوطني العربية بشكل عام ، وانما من ضرورات دعم سلطة طبقات معينة على حساب مصلحة الثورة وحركة التحرر الوطني .

من هنا فان شعار « تنفيذ قرار مجلس الامن » لا يعبر عن مهمة مرحلية لتنظيم النهوض الجماهيري القادم . ان الدعاية لهذا الشعار داخل الحركة الوطنية تعني الالتزام المسبق بايقاف النهوض الجماهيري عند الحدود التي تعدها له الطبقات الحاكمة العربية ، الموافقة المسبقة على تقييد هذا النهوض عند الحد الذي يسمح بتغيير ميزان القوى الدبلوماسي — العسكري بين الانظمة العربية واسرائيل ، بما يمكن هذه الانظمة من حل تعارض المصالح بينها وبين اسرائيل ضمن اطار الحفاظ على نسبة القوى الراهنة بين الطبقات داخل حركة التحرر الوطني العربية ، والحفاظ على نسبة القوى الراهنة بين حركة التحرر الوطني وبين الحلف الاسرائيلي — الامبريالي — الرجعي . ان هذا الشعار لا يضمن قيادة النهوض الجماهيري القادم نحو تحقيق الانجاز الاقصى الممكن موضوعيا في المرحلة الراهنة : طرد الاحتلال دون قيد او شرط ، وفي نفس الوقت توفير شروط متابعة النهوض الجماهيري في الاردن والاقطار العربية الاخرى من اجل انجاز المهمات الوطنية الديمقراطية التي تمكن من مواصلة النضال من اجل التحرير . ان تقييد النهوض الوطني القادم مسبقا ضمن حدود « تنفيذ قرار مجلس الامن » يعني تسخير النضال الجماهيري ، الذي ينمو بالرغم من ارادة الطبقات الحاكمة وبالصراع ضدها ، لتأمين المصالح المباشرة لهذه الطبقات الحاكمة والخضوع سياسيا لقيادتها ، ومنحها شحنة من الطاقة الوطنية المرفوضة عليها من خارج مصالحها الطبقية ، والالتزام المسبق بالامتناع عن توظيف هذا النهوض من اجل الاطاحة بسلطتها الطبقية (كما في الاردن) او بموقعها القيادي المتميز في الحركة الوطنية (كما في مصر) . وهكذا فان التسوية التي سيؤدي اليها هذا الشعار ستكون في اطار هذا السياق تسوية تصفوية وليست مرحلية ، شاملة ودائمة وليست مؤقتة ، ومناقضة بالتالي مع متابعة النضال من اجل التحرير . انها ستؤدي عمليا ، بصرف النظر عن الادعاء اللفظي ، الى تحويل الانسحاب الاسرائيلي الى هدف نهائي ، لا الى خطوة مرحلية على طريق التحرير .

ان ما نفصل بين الشعارين ليس مجرد فرق لفظي . انه ، فيما يتعلق بمستقبل النضال الثوري ، الفرق بين المهمة المرحلية الثورية الذي تنطلق من استراتيجية التحرير الكامل وتضمن الشروط المادية لمتابعة النضال من اجل الهدف النهائي ، وبين الحل المرحلي التصفوي الذي ، باسم التنازلات المؤقتة المزعومة ، يضحي بالهدف النهائي . وفيما يتعلق بالسياسة العملية الراهنة ، انه الفرق بين قمع النهوض الجماهيري واخضاعه لسقف مصالح وسياسات الطبقات الحاكمة ، وبين تنميته وتنظيمه وقيادته الى اقصى مداه ، بين سياسة الانفتاح على الامبريالية وبين النضال من اجل تصفية كاملة للنفوذ الامبريالي ، بين سياسة التضامن مع الرجعية وبين النضال من اجل عزلها واسقاطها ، بين سياسة قمع الجماهير ومصادرة حرياتها وحرمانها من السلاح وبين النضال من اجل تسليح الشعب واطلاق الحريات الديمقراطية للجماهير . هذا هو المضمون الحقيقي ، الراهن ، الثوري لرفضنا لسياسة التسوية الاستسلامية . وهو يختلف بلا شك عن رفض اولئك الذين يرون قمة الثورية في اعلان الرفض الكلامي المقترن بشيء من التهورات العسكرية ، مجردا عن اي مضمون سياسي محدد ، اولئك الذين لا يجدون برهانا على ثوريتهم وصلابة رفضهم للسياسة الاستسلامية سوى اعلان عزمهم الشخصي على مواجهة الكفاح المسلح حتى التحرير دون ان يتوقعوا لشربة ماء ! قبل قرن من الزمان قال فردريك انجلز : « انها لسذاجة صبيانية ان يجعل المرء من جزعه الشخصي برهانا نظريا » . وانجلز ، كما يقول لينين ، هو واحد من اولئك الكتاب النوادر الذين تتضمن كل جملة من آثارهم مغزى تاريخيا خالدا .

لقد اكدنا ان تحديد المهمات المرحلية للنضال الوطني ينبغي ان ينبثق من تشخيص المصالح الوطنية والطبقية الملموسة لجماهير الشعب الفلسطيني في صراعها الجاري ضد قوى الاعداء . ان الاغلبية الساحقة من هذا الشعب تعيش في المناطق المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) وفي شرق الاردن وتخضع للاضطهاد المزدوج من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي والرجعية الهاشمية في نفس الوقت . ان بلورة برنامج العمل النضالي لجماهير الشعب في هاتين الساحتين ، الامر الذي ينبغي ان يشكل المحور المركزي لبرنامج اية حركة ثورية فلسطينية ، ينبثق بالضرورة من تحليل حقيقة التناقضات القائمة بين مصالح القوى والطبقات ومحاور الصراع الرئيسية بينها كما هي في الواقع ، لا كما تنبثق من افتراضات ذهنية مجردة ، وكما ترتبط فعلا ، في حركة الواقع وليس في تصورات المنطق المجرد ، مع نضال الجماهير الفلسطينية خارج هاتين الساحتين ، ونضال الجماهير العربية بشكل عام ، واخيرا كما ترتبط فعلا بالمراحل اللاحقة على طريق انجاز الهدف النهائي : التحرير الكامل .

هذا التحليل هو ما سنحاول انجازه باقتضاب في الصفحات التالية ، من خلال مشروع دراسة جادة للتناقضات الوطنية والطبقية المحتدمة في المناطق المحتلة والاردن ، بعيدا عن خرافات انصار الجملة الثورية الفارغة وملاحظاتهم السطحية التي لا ترى في ارتفاع الاسعار في المناطق المحتلة ، مثلا ، الا « جزء من خطة استعمارية وضعها العدو للضغط على الجماهير من اجل ارغامها على الهجرة » . والتي لا تجد سببا للنهوض الثوري في المناطق المحتلة الا في تزايد وهمي « للبطالة في صفوف العمال (نعم ؟) نتيجة لضيق فرص التشغيل (كذا!) » او في « منافسة المصالح . الاسرائيلية التجارية للمصالح التجارية العربية (!) وتفوقها نتيجة السيادة التي تمارسها سلطات العدو » . (٢٥)

ما هي اذن التناقضات الحقيقية ، المادية وليس «الاقتصادية» الزائفة ، التي تكمن في اساس النهوض الجماهيري ؟

نموذج خاص للنمو الراسمالي — الكولونيالي

منذ ١٩٦٨ ، بعد ان نجحت في اخمـــاد ردة الفعل الجماهيرية الاولى ضد الاحتلال ، بدات اسرائيـل تنهج في المناطق المحتلة سياسة هدفها المعلن « اثبات امكانية التعايش السلمي بين العرب والاسرائيليين » . وكان الوجه الظاهر لهذه السياسة : اخفاء القمع الاستعماري الارهابي وراء ستار ـــــــــن الليبرالية الكاذبة ، وانتهاج سياسة تطوير واعمار ورخاء زائف في المجال الاقتصادي — الاجتماعي . من الزاوية السياسيـــــة — القانونية كان هذا البرنامج مجسدا لشعــار دايان : التصرف كحكومة واقعية في المناطق المحتلة ، اي الحاقها وضمها الفعلي الى اسرائيل دون اعلان ذلك رسميا . ومن هذه الزاوية كان برنامج الاحتلال يتناقض بوجـــه عام مع الطموح القومي لجماهير المناطـــــق المحتلة ومصلحتها الاكيدة في الحفـــاظ على هويتها الوطنية المستقلة . وفي المجـــــال الاقتصادي — الاجتماعي كان الرخاء والازدهار الوجه الظاهر لعملية تدمير اسس الاقتصـــاد الوطني التقليدي ، وازالة الحواجز التي تعيق نموه الراسمالي ، واطلاق العنان لعملية النمو الراسمالي المسارع علـــى اسس كولونيالية فريدة الخصائص ، اي ملحقـــة وتابعـــة وخاضعة لمبادرات راس المـــال الامبريالي الاسرائيلي المطور ، دون ان تتضمن استثمارا مباشرا واسع النطاق لهذا الراسمال داخل المناطق المحتلة . وهكذا فقد كانـــت تختفي خلف ظواهر الازدهار والرخاء عمليه تحول درامي عنيف للتكوين الطبقي والاجتماعي، تقترن بها بالضرورة عملية تلحق وتسحق عامدة، ونلدة و«لكنها قاسية ، للمصالح الطبقيـــة لمجموع طبقات الشعب الوطنية ، بما في ذلك البورجوازية الكبيرة ، ولكن بشكل متفاوت في قسوته من طبقة لاخرى . وكان هذا يؤدي الى تكثيف الاستغلال الفعلي ، وارهـــاف الشعور بالاستغلال الطبقي والاضطهاد الوطني المزدوج لدى جماهير الطبقات الكادحة التي جرى سحقها وتعبئتها في جيش بروليتـــاري ضخم ، بكامله عاملة وخلال مرة وجيزه . وهكذا كان البرنامج الاسرائيلي يحفر قبره بيده . فلقد تنامى هذا الحس بالاستغـــلال بالرغم من ، وبسبب من ، الارتفاع الفعلي في مستوى المعيشة ، الامر الذي فاجـــــا مخططي السياسة الاسرائيلية واذهلهـــم . ومعهم مثل سائر الرجعيين الذين يفرون بذهول امام سخرية التاريخ ، فلقد تناسوا كمـــا تناسى اصحاب الدكاكين عندما حقيقة ان التطور الاجتماعي وارتفاع مستوى المعيشة لا يلغي الاستغلال بل تكثفه ، ولا تخفف مـــن تناقضات الطبقية والوطنية بل يزيدهـــا احتداما ، طالما يبقى هذا التطور في نطـــاق قوانين النمـــو الراسمالـــي والسيطرة الاستعمارية .

لقد اكسبت عملية التدمير الراسمالي — الكولونيالي لاسس الاقتصاد الوطني التقليدي،

٢٥ — عثرنا اذن على جوهر المشكلة : السوبر ماركت «الاسرائيلي يتناسى «الدكان» العربي ! ولا بد أن يكون نموه نتيجـــــة «السياسة » التي تنتهجهـــا « سلطات » العدو ، عيب أن يسوق الاسرائيليون علـــى العرب نتيجة لضرورات ، لقوانين ، اقتصادية . لابد أن يكون نموهم نتيجة مؤامرة استعمارية . بعد ان وضعنا « الكفاح المسلح » بديلا عن السياسة والسلطة ، نضع الآن السياسة والسلطة بديلا عن الاقتصاد ! وصف نابليون الانجليز بانهم امة من اصحاب الدكاكين . والى لا ينطبق هذا الوصف على امتنـــا العربية وشعبنا الفلسطيني ، ينبغي ان تسارع الان لنبذ حرامات اصحاب الدكاكيـــن البورجوازيين الصغار « الذين استحالوا كوادر ثورية متفرغه » ، والذين يحاولـــون ان يجعلوا من ضيق افقهم وذهولهـــم ازاء دوران عجلة التاريخ ، نظرية لنضال مجموع شعب . (راجع : فلسطين الثورة » عدد ٦٠ في ١٢ — ٩ — ٧٢ ص ٤٧) .

— بين شعار طرد الاحتلال وشعارات التسوية السلمية : الفرق بين احباط النهوض الجماهيري وبين اطلاق طاقته الثورية

لونا خاصا مميزا عظيم الاهمية ناجما عـــن الطبيعة الاستيطانية الخاصة للاحتـــلال الاسرائيلي وطموحات التوسع الجغرافي التي تولدها ، ولونا خاصا صارخا اكثر فاكثر ، منبثقا من الطبيعة الصهيونية الفريدة لهـــذا الاحتلال التي لا تجد طريقا لنجاح مشروعهـــا الرجعي في الامد البعيد الا بتكثيف عمليـــة التبديد القومي للشعب الفلسطيني وطمـــس هويته الوطنية المتميزة . من هذا اللوبـــن الخاص انبثقت ثلاثة عناوين رئيسية اخـــرى لسياسة الاحتلال الى جانب الدمج الاقتصادي والليبرالية الكاذبة . : ١ — الاستيطــــان ومصادرة الارض او شرائها ، والضـــــم الرسمي لاجزاء من المناطق المحتلة (القدس) و ٢ — طمس الثقافة الوطنية والشخصيـــة الوطنية المتميزة و ٣ — تشجيع النفـــوذ الهاشمي الاردني في المناطق المحتلة كخـــط احتياطي استراتيجي لطمس حق شعبنا في تقرير المصير ، وقد كانت هذه الثلاثون المميزه من احتدام التناقض بين المصالح الوطنيـــة والطبقية لجماهير شعبنا وبين مصالح وسياسات الاحتـــلال .

ضد الاستيطان واغتصاب الارض

اطلق الاحتلال حركة واسعـــة للاستيطان اليهودي ومصادرة الارض وشرائها في المناطق المحتلة . هذه الحركة التي يتصاعد زخمهـــا بشكل ملفت للنظر يوما بعد يوم ، تكتسب قوتها الدافعة من سياسة المصادرة المباشرة والضم الرسمـــي وتشجيع الاستيطان التـــي تنتهجها سلطات الاحتلال من جهة ، ومـــن النتائج الاقتصادية غير المباشرة لعمليـــة الدمج الاقتصادي وتدمير الاساس الفلاحـــي الصغير للتكوين الاقتصادي الوطني التقليدي، من جهة اخرى . ان سلطات الاحتلال تصادر الاراضي على نطاق واســع بحجج مختلفة، وفي مقدمتها حجج ضرورات الامن . وقـــد تمت في كثير من المجالات مصادرة اراضـــي قرى فلسطينية بكاملها وتهجير سكانها الـــى المدن . وقد اعلن ضم مدينة القدس القديمة رسميا ويجري يوميا شراء او مصـــادرة اراضي واسعة من المناطق المحيطة بالقـــدس وتوسيع حدود « بلدية » القدس لتشمـــل قرى عديدة من منطقة القدس ورام اللـــه . ويجري على الارض المصادرة او المشتـــراة توطين المستعمرين الاسرائيليين في مستعمرات مدنية او شبه عسكرية . وحتى السنـــة الاخيرة كانت خريطة المصادرة والاستيطـــان تتبع حدود برنامج الون « المتواضع » الذي يمهد لضم المناطق المحيطة بالقدس ، ومنطقة قلقيلية — طولكرم وغور الاردن الغربـــي والمرتفعات الجبلية المطلة عليه ، بالاضافـــة طبعا الى الجولان وشرم الشيخ وبعـــض المناطق في سيناء . الا ان هذه الحدود لم تعد ترضي الشهية التوسعية لقادة اسرائيـــل ، ولذلك فقد اضيفـــت الى هذا المشـــروع نقاط جوهرية من برنامج دايان توسع حدود الاستيطان الى غزة وشريـــط سينـــــاء الساحلي ، وتطلق حرية شراء الاراضي من قبل الافراد والشركات الخاصة في المناطـــق المحتلة تحت اشراف سلطـــات الاحتلال ، وتبيح استثمار رؤوس الاموال الاسرائيليـــة في اقامة المشاريع في المناطق المحتلة . ان قادة اسرائيـــل لا يخفون نواياهم . فلقـــد طالما صرحوا بوضوح أن من يريد معرفـــة حدود اسرائيل « الامنة » في اية تسويـــة سلمية فان عليه ان يتتبع خريطة الاستيطان. انه اعلان واضح عن نيتهم في ضـــم المناطق التي تجري مصادرتها والاستيطان فيها والحاقها بدولة اسرائيل .

ان هذه السياســـة ، التي تنبثق من صميم المصالـــح التوسعية الاسرائيلية وتشكل احد اكثر اوجه الاحتلال خطورة ، تتصادم بشكل حاد مع المصلحـــة الوطنية المباشرة والاكيدة لكافة طبقـــات الشعب في المناطق المحتلة اذ تعرض ترابها الوطني لمزيد من الاقتطاع والضم التوسعي.

وهي ، فضلا عن ذلك، تدمر وتسحق وتتناقض مع مصالح قطاعات واسعة من الفلاحيـــن والمزارعين الصغار ، وصغار ومتوسطـــي الملاكين العقارييـــن (في المدن والريـــف)، الذين يجري انتزاع ارضهم وعقاراتهم والقذف بهم الى سوق العمل المأجور في المصانـــع الاسرائيلية او في مشاريع البناء حيث يشيدون المستوطنات للمستعمرين الذين حلوا محلهم في ارضهم . ان دحر هذا الخطر الداهم على مصير شعبنا يتطلب تعبئة الالوف من الفلاحين وصغار الملاك الذين تعرضت او تتعرض ارضهم للمصادرة والاستيلاء وتنظيمهم في لجـــان لمقاومة الاستيطان والمصادرة وشراء الارض، وتعبئة وتنظيم جميع الحريصين على مصيـــر وطنهم من جميع الطبقات في لجان الدفـــاع عن ارض الوطن لمجابهـــة سلطات الاحتلال واعوانها من سماسرة الارض بكافة وسائل النضال واجبارها على التخلي عن سياستـــه الاستيطان والمصادرة وشراء الارض والنضال من اجل اعادة الاراضي المصادرة لاصحابها الشرعيين ، وابطال كافة عقود شـــراء الارض التي تمت في ظل الاحتلال ، واجـــلاء المستوطنات اليهودية عن الاراضي العربية. ان هذه المهمة تقـــع على عاتق جميــــع الكوادر الوطنية الشابة الناشئة داخـــل المنطقة المحتلة . ومن خلال النضال المنظـــم الذي ستمارسه الاف الجماهير في اطار هذه اللجان فانها سوف تكتشف ، بتجربتهـــا الخاصة ، ضرورة توحيد نضالها مع سائر منظمات وهيئات شعبنا الوطنية من اجل طرد الاحتلال دون قيد او شرط . وتقع على عاتق الكوادر المتقدمة في حركة المقاومة في الداخل مهمة قيادة وتشجيع عملية تطوير الوعـــي والاستعداد النضالي لدى الجماهير من خلال تنظيم نضالها وتصعيد اشكاله وبث الوعـــي الوطني الثوري المتقدم في صفوف جماهيـــر هذه اللجان. ان اشكال النضال ينبغـــي ان تجمعبين اساليبالتنظيم السريواشكال النضال العلني او شبه العلني كما يمكن ان تتصاعد من نشاطات التحريض والفضح والتشهير ، الى الاشكال الدنيا من النضال المطلبـــي (العرائض ، الوفود) ، الى النضـــالات الاحتجاجية (التظاهرات، المقاطعة الاجتماعية والاقتصادية للسماسرة وشركات شـــراء الارض وسكان المستوطنات مثلا) الى المقاومة والعنف الجماهيري المنظم (الاعتصام فـــي الاراضي المصادرة مثلا) . ويمكن ان يمتزج هذا النضال الجماهيري مع الكفاح المسلـــح من خلال تركيز خلايا المقاومة المسلحة علـــى تهديد وتصفيـــة سماسرة الارض ، وازعاج وتدمير المستوطنات ، الـخ ..

الدمج الاقتصادي يسحق كل الطبقات

ان تصعيد النضال الجماهيري يمكـــن ان ينطلق من تنظيم وتطوير مشابه لاحتجـــاج الجماهير على كافة الوجوه الاخرى لسياسة الاحتلال . ان سياسة الدمج الاقتصادي التي تنتهجها سلطات الاحتلال تلحق اثارا مدمـــرة بمصالح قطاعات اوسع من جماهير مختلف الطبقات الوطنية . ففي ظل هذه السياســـة يطلق العنان لعملية ربط اقتصاد المناطـــق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي ، وتحويله الى اقتصاد كولونيالي تابع ، وتحطيم الحواجـــز التقليدية التي تحد من نموه الراسمالـــي دون تنمية البورجوازية المحلية بل بالعكس بسحق مصالحها ، والاستغلال المباشر لقوة العمل التي تحررها هذه التطورات في المصانع والمشاريع الاسرائيلية . انه نموذج فريـــد ومتميز من عملية النمـــو الراسمالـــي — الاستعماري ، تنبثق خصائصـــه من الطبيعة الاستيطانية والتوسعية للاحتلال ، وتجعله هذه الخصائص اكثر سحقا وتدميرا لمصالـــح الشعب ، لانه لا يقتصر على انشـــاء قطاع راسمالي كومبرادوري يرتكز الى البنيـــة التقليديـــة للاقتصاد الوطني ، بل يتجاوز ذلك الى نسف هذه البنية التقليدية نسفا كامـــلا والحاق واخضاع بقاياها واشلائها لمتطلبـــات نمو الاقتصاد الاسرائيلي . ان اثار هـــذه العملية تمتد الى كافة قطاعات الاقتصـــاد الوطنـــي .

في الزراعة تجري عملية التخريب الاقتصادي هذه ، الى جانب انتزاع الارض بالمصـــادرة والشراء ، عن طريق تطور عملية اقتـــلاع المحاصيل التقليدية وتحويل مساحات شاسعة من الارض لزراعة المواد الاولية التي تحتاجها الصناعات الاسرائيلية او الحاصلات التـــي تصدرها اسرائيل للاسواق الخارجية مباشرة (البطيـــخ ، الخضروات ، البـــخ .) مما يعني تحويلها الى زراعة راسمالية تابعة، تحرير جانب واسع من قوة العمل المنصبـــة في القطاع الزراعي ، حرمان الزراعة مـــن اسواقها التقليدية المضمونة واخضاعهـــا لتقلبات الاقتصاد الاسرائيلي ، زيادة كلفـــة انتاج الصناعات التقليدية المحلية بتقليـــص مصادر موادها الخام ، تحطيم الحواجـــز التي كانت تقي الفلاح والمزارع الصغـــر من الخضوع للحاجات الاستهلاكية المناسبـــة للمجتمع الراسمالي وتزايد ربطه بعجلة هذه الحاجات واتفاعـــه بالتالي تحته التضخـــم وارتفاع الاسعار .

في القطاع الصناعي ، فان التوسع المفاجيء للسوق المحلية الذي تضمنه هذه العملية ، واغراق تلك السوق بالبضائع الاسرائيليـــة الرخيصـــة في الوقت نفسه ، يؤدي الـــى خراب متزايد للصناعات والحرف الوطنيـــه التقليدية مما يضطرهـــا اما الى الزوال او الى التحول الى صناعات او حرف تابعـــة تشتغل لمصلحة الاحتكارات الاسرائيليـــــة الكبرى . ورغم أن سياسة الجسور المفتوحة تحد بعض الشيء من اثار هذه العمليـــة بالنسبـــة للصناعات التي تجد سوقها الرئيسي في الضفـــة الشرقية ، فان التضخم وازديـــاد تكاليف الانتاج يؤدي تدريجيا الى انخفـــاض هامش الربـــح الذي يحققه الراسمال الوطني المستثمر في هذه الصناعات ، مما يستدرجـــه شيئا فشيئا الى نشاطات جديدة (خـــرف وخدمات) تابعة وملحقـــة بالاحتكـــارات الاسرائيلية ، او مرتبطة بالحاجات الاستهلاكية الجديدة التي يخلقها التوسع المفاجيء للسوق المحليـــة .

في القطاع التجاري ، وباستثناء النشاطات المتعلقـــة بالتصدير الى الضفة الشرقيـــة عبر الجسور المفتوحة ، فان توسيع السوق المحليـــة لم يؤد الى انتعاش البورجوازيـــة التجارية بل الى تقلص نشاطها الرئيســـي (الاستيراد والتصدير) نتيجة قرب هـــذه السوق من مصادر اشباعها (الصناعـــات الاسرائيلية) واندماجها ، من الوجهة العملية، بالسوق الاسرائيلية .

ان ابرز النتائج التي ادى اليها هـــذا التطور هو تحرير قطاع واسع من قوة العمل التي كان يمتصها ، بمعدلات انتاجية منخفضة، القطاع الاقتصادي الوطني التقليدي، او التي كانت عاطلة عن الانتاج (اللاجئين مثلا) ، وتعبئتها في جيش بروليتاري واسع يجـــري تكثيف استغلال قوته العاملة الرخيصة فـــي المصانع والمشاريع الاسرائيلية . وبالرغـــم من المساواة النظرية في الاجور ، التي تنطبق فقط على العمل العربي الخاضع لرقابـــة سلطات الاحتلال ، فان الكلفة الرخيصة لقوة العمل العربية بشكل عام تنبثق من حرمـــان العمال العرب من كثير من امتيازات العمال الاسرائيليين كما سيتضح فيما بعد ، ومـــن كون قطاع واسع من العمال العرب يشتغلون خارج نطاق الرقابة الرسمية في ظروف عمل من اسوا ما يكون .

لقد ادت هذه العملية في سنوات الاحتلال الاولى الى شعور زائف بالبحبوحة والازدهار ناجم عن ارتفاع فعلي في مستوى المعيشـــة وتوسع فرص التشغيل (نقيضا للنظريـــات اصحاب الدكاكين) . الا انه لم يلبث انانفخ ان الرخاء الاسرائيلي يقوم على مبدأ « خـــذ ليرة وادفع ليرة ونصف » ، كما تقول احدى البيانات المحلية لفرع الجبهة الديمقراطية في الضفة والقطاع . ذلك ان التضخم المفاجيء والغلاء وارتفاع الاسعار والنمو السريـــع للحاجات الاستهلاكية ، تلك الظواهر الملازمة لاي ازدهار راسمالي في عصر الاحتكـــار الامبريالي الدولي ، لم تلبث ان طغت علـــى مظاهر الارتفاع في مستوى المعيشة وانقلت كاهل قطاعات واسعة من الجماهير .

الطبقة العاملة : طليعة جديدة لنضال الشعب

تنمو الطبقة العاملة الناشئـــة حديثا ، وتتضخم صفوفها بالالاف من الفلاحين المقتلعين من الارض ، وصغار الملاكيـــن المفقرين ، واللاجئين المنزعجين من ركود المخيمات ،ويزداد تمركز هذه الطبقة وتجميعها وينمو الاساس التحتي لوحدتها الصلبة التي ستشكل قريبا العمود الفقري لوحدة مجموع الشعب . وينمو الوعي الطبقي والوطني بين صفوفها يوما بعد يوم اذ تصطدم بشكل مباشر وملموس بالاستغلال المزدوج الذي يمارسه العـــدو المحتل ، عدوا طبقيا ووطنيا في نفس الوقت، وفي بوتقة النضال اللاهب الذي سوف ينطلق من اعماق هذه الطبقة ، تنهار وتتحطم كـــل خرافات المجتمع القديم الرثيبة ، وتنمـــو وتصقل صفوف طليعة جديدة قادرة علـــى قيادة شعبها بثبات اكبر ، وعزيمة اشـــد ، وافق اكثر اتساعا ، ووعي اكثر وضوحـــا لطبيعة الاعداء ، ولطريق النصر . ان جذورها الضاربة في اعماق ارض الوطن ، وفي قلـــب المجتمع القديم ، ممتزجة مع مزايا الصبـــر والانضباط والتماسك والروح النضالية التي يزرعها فيها جبابها الجديدة ، سوف تجعلها اكثر قدرة على توحيد مجموع طبقات الشعب وقيادتها في نضال عاصف ضد الاحتلال .

ان الاستغلال المزدوج الذي تخضع لـــه هذه الطبقة يجعلها اكثر قدرة على تشخيص عدوها ويدخلها في تناقض يومي محتدم مـــع الاحتلال : تزرح هذه الطبقة تحت وطـــاة الغلاء والتضخم الراسمالي الذي يمتص عمليا كامـــة الارتفاعات الاسمية في الاجور . وفـــي مواقع الانتاج تلمس جماهير العمال العـــرب بشكل مشخص التمييز العنصـــري والاذلال القومي البغيض الذي يسلطه عليها اليهود . يعهد الى العمال العرب بكافة الاعمـــال الشاقة او المهينة التي يانف منها العمـــال اليهود . ورغـــم المساواة الظاهرة فـــي الاجور بالنسبة للعمل المراقب رسميا ، فـــان اللامساواة تبرز بسمة عملاقة في طبيعـــة العمل . وخارج اطار الرقابة الرسمية ينال العمال العرب اجورا ارخص بكثير من اجور العمال اليهود . ويحرم كافة قطاعات العمال العرب من ابة ضمانات صحية واجتماعية ويقتطع من اجورهم تكاليف نقلهم من اماكن اقامتهم الى مواقع العمل ، وتفرض عليهـــم نفس الضرائب التي تفرض على الاسرائيليين بما فيها ضريبة « الدفاع »المزعومة» ، ويجبرون هكذا على ان يمولوا من قيمة عملهم قـــوات القمع الاسرائيلية التي تضطهدهم وتخضـــع شعبهم وتحتل وطنهم . ولا تعترف السلطات الصهيونية بحق التنظيم النقابي المستقـــل للعمال الفلسطينيين في المشاريع الاسرائيلية، وهي تحرمهم بذلك من حقهم في الوحـــدة والتضامن والحل الجماعي لمشاكل العمل ، الا مقابل الانضمام الفردي للهستدروت الذي، فضلا عن كونه حليفا لمستغليهم الاسرائيليين، فانه كذلك طمس لهويتهم الوطنية .

— طرد الاحتلال العنوان الرئيسي لبرنامج النضال ضد سياسة الاستيطان والمصادرة والدمج الاقتصادي وطمس الثقافة الوطنية

ان برنامجا للعمل لتنظيم وتعبئة عشرات الالوف من العمال الفلسطينيين في المصانـــع والمشاريع الاسرائيلية يمكن ان يكون ركيزة متينـــة للنضال الوطني ضد الاحتلال . ان هذا البرنامج يجـــب ان يعتمد النقابات الفلسطينية المستقلة شكلا رئيسيا من اشكال التـنظيم ان وحـــدة وتضامـــن العمـــال وتنظيمهم هو الطريـــق الـــى انتزاع حقوقهم المباشرة وقيادة نضـــال شعبهم ضد الاحتلال . ان محور المطالبالتي ينبغي ان يطرحها هذا البرنامج هو بنـــاء التنظيم النقابي المستقل عن الهستدروت ، وحق النقابات العربية في تمثيل العمال فـي الحل الجماعي لمشاكل العمل ، والنضال ضد مظاهر التمييز العنصري والاذلال القومي في المعامل وسائر مواقع الانتاج ، من اجل الغاء اللامساواة في الاجور وفي طبيعةالعمل وفي سائر الامتيازات الصحية والاجتماعية ، الغاء اقتطاع بدلات النقل ، الغاء خضـــوع العمال العرب للضرائب الاسرائيلية وخاصة ضريبة الدفاع الخ ...

ان الانتظام المتزايد لجماهير العمال فياللجان النقابيـــة القائمة على هذا الاساس والتـــي هي المقدمة التحضيرية لاتحاد عام للعمـــال الفلسطينيين في المناطق المحتلة ، هو الـــذي سيمكن من توسيع قاعدة المقاومة المنظمـــة ضد الاحتلال ونقل الصراع الوطني الجماهيري الى معاقل العدو بكافة الاشكال (التخريـــب الجماعي للانتاج والالات ، الاضرابـــات الـخ ..) (٢١) . الى جانب ذلك فان على الكوادر الثورية في المناطق المحتلة ان تنخرط في صفوف النقابات العربية القائمة فعليا الان وان تناضل لدعمها وتوسيع صفوفها،وتوضيح برامجها النضالية،وتحويلها الى ادوات صالحة للدفاع عن مصالح جميع العمال الفلسطينيين، وليس فقط عن عمال المشاريع العربيـــــة ، واتخاذها مركزا للنضال من اجل حق التنظيم النقابي الوطني للعمال العرب في المشاريـــع الاسرائيلية ، فضلا عن تطوير الدور الـــذي تلعبـــه في مجرى النضال الوطني الناهـــض للاحتلال .

ان عملية تدمير البنية التقليدية للاقتصاد الوطني ، الناجمة عن استمرار الاحتلال ، لا تصيب بوطاتها الطبقة العاملة فحسب . ان اثارها المدمرة تبسط ظلها الثقيل المشحـــون بعوامل الانفجار على اوسع الشرائح مـــن مجموع طبقات الشعب ، ولا تنجو من نتائجها سوى شريحة ضيقة من كبار الملاكيـــن العقاريين وسماسرة الارض وبعض المنتفعين مباشرة من رشاوى « دعم الصمود »الهاشمية ومن نشاطات التصدير عبر الجسور المفتوحة. ان هذه الحقيقة تمكن من توسيع قاعدةالجبهة المتحدة الناهضة للاحتلال وشمولها الى جانب العمال والفلاحين كافة قطاعات البورجوازية الصغيرة التي تسحق تحت وطاة التضخـــم وارتفاع تكاليف المعيشة ، وقطاعات واسعة من البورجوازية الصناعية والحرفية والتجارية (المتوسطة والكبيرة) التي تسحقها وتدمـــر مصالحها الطبيعة الكولونيالية المميزة للنمـــو الراسمالي ، وقطاعات اكثر اتساعا مـــن صغار ومتوسطي الملاكين العقاريين في الريف والمدينة ، الذين انتزعت ارضهم او هيمهددة بالانتزاع .

الارهاب « الليبرالي » وطمس الشخصية الوطنية

تضطر سلطات الاحتلال يوما بعد يوم الى نزع القناع الليبرالي الزائف الذي تخفـــي تحته حقيقة الارهاب العنصري الذي تسلطه على جماهير المناطق المحتلة . ان تعييـــن موظفين عرب في اجهزة الحكم العسكـــري لا تغير من طبيعة هذا الحكم القائمة علـــى الاخضاع القومي . وتبرز هذه الطبيعة فـــي انتشار الارهاب المباحثي الصامت وشـــراء الذمم على نطاق واســـع ، وفي الاعتقالات الدورية والادارية ، والوضع السيء الـــذي يعاني منه المعتقلون واسرى المقاومة ، وفرض القيود على حركة وتنقل العناصر الوطنيـــة واخضاعها للرقابة الدائمة وحرمانها من ابسط حقوق الانسان . ان سياسة الاضطهـــــاد والاذلال القومي التي تمارسها سلطاتالاحتلال تصطدم بالطموح الوطني والديمقراطي لكافة طبقات الشعب ، وتستحث انشط العناصـــر بين صفوفها للنضال من اجل حقوقها وحرياتها الاساسية . ان تنظيم هذا النضال وتاطيـــره في كافة اشكال اللجان والمنظمات الجماهيرية للدفاع عن الحريات المدنية ، الاحتجاج على مظاهر الارهاب العنصري ، الدفاع عـــن المعتقلين ورعاية اسرهم الخ .. ان هـــــذه المهمة تقع في صميم البرنامج النضالـــي الذي يستهدف طرد الاحتلال .

ان الطبيعة المميزة للاحتلال ، المعاديـــة لكافة تعبيرات الوجـــود الوطني المستقل للشعب الفلسطيني ، تنعكس في سياسة طمس الثقافة الوطنية وتدمير التراث الوطنـــي للشعب في المناطق المحتلة . ان هذه السياسة تبرز في التلاعب بمناهج التدريس والتربية ، في زرع الروح اللاوطنية والتشكيك بالتـــراث الوطني والنضالي والانتماء القومي للشعـــب الفلسطيني ، اشاعة الانحطاط الحضـــاري والافساد المتعمد في صفوف الشباب ، انتهاك الحرمات والمقدسات الدينية وغض النظر عن التجاوزات الشنيعة للمتعصبين المتدينيـــن اليهود ضد الاماكن المقدسة . ان النضال ضد هذه السياسة ، من أجل تعزيز واحياء الثقافة والتراث الوطنيين واحترام المقدسات الدينية، ومن اجل تنمية الوعي الوطني بوحدة مصير سكان المناطق المحتلة مع سائر تجمعـــات الشعب الفلسطيني اينما وجدت ، ومن اجل اشاعة روح الصمود والصلابة في النضـــال ضد الاحتلال وضد الكيان الصهيوني ، ان هذه المهمات تشكل جوهر برامج العمل التي ينبغي ان تدفـــع باتجاهها الكوادر الثورية داخل منظمات الطلبة ، والمعلمين ، والشباب، والنساء ، والمثقفين ، والنوادي الاجتماعية والثقافية والرياضية ، ولجان الدفاع عـــن الاماكن المقدسة الخ .

الرجعية الهاشمية : شريك صغير للاحتلال

امعانا في تجاهل وانكار الشخصية الوطنية للشعب الفلسطيني ، تشجع سلطات الاحتلال نشاط عملاء العرش الهاشمي وترعى ركائزه السياسية والطبقية المهترئة داخل المناطق المحتلة . ان انصار الوجود الرجعي الهاشمي في المناطق المحتلة هم شركاء صغار لسلطات الاحتلال في محاولاتها امتهان الكرامة الوطنية وتبديد الوجود الوطني للشعب الفلسطيني . وتستميت سلطات عمان ، في مجابهة الوعي الوطني الناهض لجماهير المنطقة المحتلة ، في محاولة دعم الركائز المادية والسياسيـــة لطموحها المشين الياستمرار مصادرة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، واغتصاب حق تمثيله والتكلم باسمه . ان تشدقها اللفظـــي بالاعتراف بحق تقرير المصير لسكان المناطق المحتلة « بعد التحرير » ليس سوى اكذوبـــة مفضوحة ، ان جماهير المناطق المحتلة تتذكر جيدا ، وتنعش ذاكرتها مجازر ومآسي عمان، اي نوع من انواع تقرير المصير يمكن ان يتـــم في ظـــل الرجعية الهاشمية وارهابها الاسود.

ان مشروع المملكة الهاشمية المتحـــدة ، وسياسة الصلح الاستسلامـــي المهين الذي تتهالك الرجعية الهاشمية على ابرامـــه مع العدو والذي اعلنت بموجبه استعدادهـــا « للتنازل » عن القدس واجزاء رئيسيةاخرى منترابنا الوطني للعدو مقابل استعادة هيمنتها وبسط سيادتها من جديد على الاجزاء الباقية، ان هذه السياسة تمثل حقيقة اهداف الوجود الرجعي في المناطق المحتلة ، والوسائـــل الخيانية التي يسعى العرش الهاشمـــي بواسطتها الى استمرار فرض نفسه ممثـــلا لشعب فلسطين ، ومتابعة سياسته القـــائمة على مصادرة حقوق شعبنا الوطنية واغتصاب حقه في تقرير المصير ، حفاظا على قدرته على تادية وظيفته الرئيسية في خدمة الاستراتيجية الامبريالية في المنطقة ، تلـــك الوظيفة التي يستمد منها قدرته على البقاء والاستمرار في اخضاع الشعب الاردني .

ان النظام الهاشمي يسعى الى دعمالركائز التي تمكنـــه من تنفيذ هذه السياسة فـــي المناطق المحتلة بمختلف الوسائل ، ارهـــاب العناصر الوطنية ، شراء نفر من كبار الملاكين العقاريين واغداق الاموال عليهم تحت ستـــار « دعم الصمود » ، ايجاد المنافذ للتخفيـــف (ولو مؤقتا) منازمة بعض شرائح البورجوازية عبر الجسور المفتوحة ، تفتيت الوحـــدة النقابية بمحاولة بناء واجهات نقابية هزيلـــة مرتبطـــة بزمرة شاهر المجالي المفروضة قسرا على اتحاد العمال في الضفة الشرقية ،تحريك نشاط عملائه داخل المناطق المحتلة لتعبئـــة وفود الولاء والتاييد لاجراءاته المفتعلة الخ..

ان فضح وعزل عملاء النظام الهاشمي ، وتعبئة المعارضة الجماهيرية لمشاريعه المشبوهة وبشكل خاص « مشروع المملكة المتحدة » ، واحباط وتحطيم الركائز التي يعتمدها النظام في سياسته داخل المناطق المحتلة ، هي مهمات تقع في صلب البرنامج النضالي المناهـــض للاحتلال . ان هذه المهمة هي المدخل الوطني الرئيسي الراهـــن للربط بين نضال جماهيـــر المناطق المحتلة ضد الاحتلال وبين النضـــال الوطني الديمقراطي لجماهير الشعبين في الضفة الشرقية والذي ياتي على راس مهماته المساهمة في النضال من اجل دحر الاحتـــلال وانتزاع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في شرق الاردن وفي مقدمتها حقه في مقاومـــة الاحتلال .

جبهة اتحاد وطني لدحر الاحتلال

ان مجمل هذه المهمات المباشرة للنضـــال الوطني في المناطق المحتلة التي تجمع بيـــن اساليب النضال الدعـــاوي ، والمطلبي ، والاجتماعي ، والنضال النقابي ،والعصيان الجماهيري المنظم ، انما تخدم في توسيـــع القاعدة الاجتماعية المنظمة للكفاح المسلـــح وحرب العصابات . ان هذه المهمات التنظيمية والنضالية ينبغي ان تصب في النهاية في مهمة بناء الاداة الرئيسية لتنظيم النضال المناهض للاحتلال : جبهة اتحاد وطني ، في ظـــل القيادة الفعلية لحركة المقاومة باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطينـــي ، تنتظم في اطارها كافة الهيئات ولجان النضال والمنظمات الديمقراطية والاحزاب السياسية والنقابات والجمعيات والنوادي ، لتنسق وتقود كافـــة اشكال النضال من اجل دحر الاحتلالوانتزاع حق شعبنا في تقرير مصيره وسيادته الوطنية على ارضه المحررة .

ففي المناطق المحتلة ، يتضح يوما بعد يوم ان استمرار الاحتلال الاسرائيلي هو الخطر الرئيسي المباشر الذي يدمر مصالح شعبنا ويهدد وجوده القومي بالاقتلاع والتبديد والذوبان الكامل . ويتضح اكثر فاكثر التناقض بين استمرار الاحتلال وبين المصالح الوطنية والطبقية لجميع طبقات الشعب الوطنية . ان جميع مهمات النضال التي تستهدف الدفاع عن هذه المصالح في مقاومة سياسات الدمج والتخريب للاقتصاد الوطني ، والاستيطان ومصادرة واغتصاب الارض ، وطمس الثقافة والشخصية الوطنية ، انما تجد مغزاها والطريق الى تحقيق اهدافها عندما تصب في مجرى النضال من اجل دحر الاحتلال . كذلك تجابه الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة ، وفي الضفة الغربية بشكل خاص ، حضورا ماديا وسياسيا مباشرا للرجعية الهاشمية التي تسعى بمشاريعها المشبوهة وبتدخلاتها الاقتصادية والسياسية والنقابية الى مصادرة حق شعبنا في تقرير المصير لصالح عقد صفقة استسلامية مع العدو تلبي مطامحه التوسعية على حساب المصالح الحيوية المباشرة لشعبنا.

« ان المهمة المرحلية للثوريين الفلسطينيين وجماهير الشعب في الضفة الغربية وقطاع غزة هي النضال من اجل طرد الاحتلال ، ضد مشروع المملكة المتحدة وسائر سياسات وحلفاء الوجود الرجعي الهاشمي ، ومن اجل انتزاع حق الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة في تقرير مصيره بنفسه » .

« ان الثوريين الفلسطينيين في المناطق المحتلة ، في نضالهم من اجل تعبئة الشعب على اساس مهمة طرد الاحتلال وانتزاع حق تقرير المصير ، يدركون ان هذه المهمة بينما تتطلب نهوضا واسعا للنضال الوطني الجماهيري والمسلح داخل المناطق المحتلة ، انما هي ايضا تتطلب وترتبط بنهوض الحركة الوطنية الديمقراطية الفلسطينية — الاردنية الموحدة في شرق الاردن ، ونهوض النضال الوطني والحركة الوطنية الديمقراطية في عدد من الاقطار العربية المحيطة . الا ان تنمية وتطوير النضال من اجل طرد الاحتلال وانتزاع حق تقرير المصير ليس مرهونا بانجاز انتصار حاسم للحركة الوطنية الديمقراطية في الاردن والاقطار العربية الشقيقة . ان الثوريين الفلسطينيين في المناطق المحتلة يجدون مهمتهم النضالية المباشرة في تنظيم انتفاضة الجماهير من اجل طرد الاحتلال وحق تقرير المصير ، وليس في احباط النهوض الجماهيري بانتظار تغيير موازين القوى من الخارج . ويدرك الثوريون الفلسطينيون ان نضال جماهير المناطق المحتلة من اجل دحر الاحتلال وحق تقرير المصير لا يشكل حلا نهائيا للمشكلة الوطنية للشعب الفلسطيني التي هي بالاساس مشكلة تبديده واقتلاعه القومي على ايدي دولة اسرائيل التي يشكل قيامها اغتصابا لحقه في تقرير المصير على كامل ترابه الوطني . الا ان هذا النضال يشكل المساهمة الرئيسية الراهنة لجماهير المناطق المحتلة في ايجاد هذا الحل الجذري ، وخطوة هامة على طريق انتزاع الحق التاريخي في التحرير الكامل . كما ان هذا النضال ، باحباطه وظيفة النظام الهاشمي في مصادرة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، انما يسهل ويعجل انتصار النضال الوطني الديمقراطي في الضفة الشرقية ونجاحه في اسقاط النظام » .

ما الذي يعنيه حق تقرير المصير ؟ وكيف يرتبط بالنضال من اجل نظام وطني ديمقراطي في الاردن ؟

(في العدد القادم : مهمات النضال الوطني الديمقراطي في الاردن)

المغرب

«مغربة الاستغلال» وتفاني الرجعية في خدمة الامبريالية

هذا المقال وصلنا من المغرب وهو يعبر عن وجهة نظر فريق من اليسار .. والمقال يلقي ضوءا على التطورات الجارية على الصعيد الاقتصادي ! ويفضح ما يسمى بمغربة المرافق الاقتصادية . ويبين كيف ان هذه « المغربة » تظل ، في النهاية ، تحت سيطرة الراسمال الاجنبي بسبب عجز البورجوازية الوطنية عن تحرير اقتصاد البلاد من الهيمنة الامبريالية .

ان تبعية وخضوع الاقتصاد الوطني المتنافر للسوق الامبريالية العالمية لم تعد محط نقاش على الاقل منذ ان ارتبطت الطبقات الرجعية الحاكمة بالسوق الاوروبية المشتركة سنة ٦٩ محافظة بذلك على الوضعية التي ارادها الاستعمار الفرنسي للاقتصاد المغربي كمكمل لحاجيات وضروريات اوروبا بوجه عام وفرنسا بوجه خاص ، وان السيطرة الاحتكارية الاجنبية الكبيرة على اشد مرافق الاقتصاد الوطني حيوية كالبنوك (١٧ بنكا اجنبيا ١٠٠ بالمئة و١٧ بنكا اخرى فيها هيمنة اجنبية) ، والمعادن (روتشيلد في احولي وبلادن وشركة بناروبا في معادن الرصاص بزليجة ..) ، والصناعة (اكثر من ٥٠ بالمئة من الصناعة المغربية في يد الاستعمار الفرنسي وحده) ، والتجارة الخارجية (اغلب المبادلات تقام مع السوق الاوروبية المشتركة وخاصة فرنسا (٣١ بالمئة) وتنقل البضائع على متن بواخر اجنبية .. الخ) ، والتجارة الداخلية نفسها (كما اتى يوضح ذلك ظهير المغربة الذي يستهدف هذا القطاع بالذات) ، ان هذه السيطرة الامبريالية على الاقتصاد المغربي والتحكم في توجيهه (البنك الامبريالي «البرد» هو الذي قام بانجاز التخطيطين الثلاثي والخماسي ٦٥ — ٧٢) ، واخضاعه لحاجيات الامبريالية ، لم تعد تحتاج كثيرا الى البرهنة عليها في وقت تعترف بذلك الطبقات الرجعية الحاكمة نفسها وتقدم « المغربة » وكأنها بداية التخلص من تلك السيطرة .

ان الامبريالية بحكم ضخامة مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية في المغرب ، ولتحكمها الفعلي في الاقتصاد الوطني تشكل الدعامة الرئيسية التي يرتكز اليها النظام الاوتوقراطي ، والدعامة الاساسية التي يعتمد عليها التحالف الطبقي الرجعي الحاكم في استتباب سيطرته وهيمنته على البلاد ونهب خيراتها وتعريض الجماهير الشعبية الكادحة لابشع استغلال . فالامبريالية هي العدو الرئيسي الذي يقف في وجه اي تحرر فعلي تتوق اليه الطبقات الكادحة المسحوقة . ومن ثم تطرح مهمة مناهضة الامبريالية وضرب مصالحها ، كاحدى الشروط الضرورية ، والتي لا مناص منها ، من اجل التحرر والانعتاق من العبودية والاستغلال . ومن البديهي ان الطبقات الرجعية الحاكمة التي تستمد وجودها من الامبريالية نفسها لا تستطيع بحكم ارتباطها العضوي بها وبحكم مصالحها ان تناهض الامبريالية او تجرا على اتخاذ اجراءات تمس بمصالح الامبريالية في البلاد . وان «الوطنيين» الذين سخروا اقلامهم واوراقهم للدفاع عن « المغربة » وصفقوا لها وابرزوها للراي العام وكأنها خطوة هامة في طريق تحرر اقتصادنا من الهيمنة الاجنبية ، لم يفعلوا الا ان سخروا انفسهم لخدمة الامبريالية وعملائها المحليين وتضليل الجماهير وتزكية النظام الذي تداعى من العزلة والافتقار الى السند الشعبي منذ عدة سنوات .

وحتى نبرز الهدف الذي سطره الحكم من وراء « المغربة » والمستفيدين الحقيقيين منها ، لا بد ان نتوقف عند بعض الاجراءات نفسها ، وكيف انها لا تمس باي شكل المصالح الاساسية للسيطرة الامبريالية في المغرب .

١ — ضعف ثقل القطاع الذي تشمله « المغربة » في الاقتصاد الوطني :

من البديهي أن الوسائل الاساسية للانتاج والمبادلة التي تلعب دورا هاما في الاقتصاد والتي تعد السيطرة عليها من طرف طغمة من الاحتكاريين هي المصدر الرئيسي لاذلال الشعب والطبقات الكادحة هي : الارض ، الصناعات الكبرى ، والمعادن ، والوسائل الكبرى للنقل ، والمؤسسات التجارية الكبيرة ، والتجارة الخارجية ، والملاحة ، والمصارف من بنوك وشركات تأمين ومؤسسات قروض وتوفير .. الخ والتحرر الاقتصادي الفعلي لا بد يستهدف بالاساس ضرب هذه الاحتكارات الامبريالية او المحلية التي تسيطر على تلك المرافق الحيوية ووضعها تحت تصرف اشخاص واحتكارات خاصة وانما تأميمها ووضعها تحت تصرف الدولة ولفائدة الجماهير الشعبية الواسعة .

وعندما نقول تأميم المرافق الحيوية ووضعها تحت تصرف الدولة ، فاننا لا نعني دولة المعمرين الجدد والكمبرادوريين الحالية ، لانها — اولا — عاجزة بحكم مصالحها وارتباطها العضوي مع الامبريالية عن القيام بتلك المهمة ، ولانها — ثانيا — وان فعلت ذلك كما هو الشأن بالنسبة للسكك الحديدية والطاقة الكهربائية سنة ١٩٦٣ ، فانها لم تمس نهائيا بمصالح بنك باريس وهولندا الذي لا زال يسيطر على مجمل المرافق الاقتصادية الحيوية ببلادنا وانما منحه تعويضات تفوق القيمة الحقيقية للمرافق « المؤممة » وهو بذلك ليس تأميما في الحقيقة وانما شراء باهظ التكاليف ، ولا يحد من السيطرة الامبريالية ، — وثالثا — لان المرافق المؤممة في ظل النظام الاوتوقراطي الحالي ، زيادة عن كونها لا تخرج عن السيطرة الامبريالية ، فهي لا تستفيد منها الطبقات الكادحة ، انما المستفيد هو التحالف الطبقي الحاكم الذي يسخر تلك المرافق لخدمة مصالحه الطبقية الضيقة وتعزيز سيطرته واستغلاله ، ولنا في مكتب الفوسفاط ، ومكتب التسويق والتصدير وغيرها من المصالح العمومية خير دليل على كون تلك المصالح ليس لها من العمومية الا الاسم ، انما تروج تحت رحمة طغمة من الاحتكاريين المغاربة ، وكأن مداخيلها تسخر لخدمة مشاريع الطبقة

ومن البديهي ان اياً من تلك المرافق الاقتصادية الحيوية والاساسية — التي اشرنا اليها اعلاه — والتي ترزح في غالبيتها تحت الهيمنة والسيطرة الامبريالية لم تشر اليها الظهير الملكي «قانون المغربة» الذي صدر في ٨ مايو ٧٣ . اللهم الا فيما يخص البنوك والتأمين الذي ورد ذكرهما في اخر القائمة ، ومنح النظام مهلة ستمتد «المغربة» وهي مدة كافية لسنح النظام الاوتوقراطي السمي بمراجعة مراره خصوصا اذا علمنا انه قد يراجع في ظرف لا يتعدى شهرين عن تعريف الشركات المغربة نفسها ، فاسحا مجالا واسعا امام الراسمال الاجنبي للابقاء على سيطرته وتحكمه .. واذا علمنا ان قرار « المغربة » نفسه لم يات الا نتيجة ضغط الاحداث والازمات المتتالية التي عرفتها البلاد والعزلة التي عانى منها النظام . وهكذا لا تستهدف قرار « المغربة » الا جزءا من القطاع الثالث (التجارة خاصة) وبعض المرافق الصناعية (المغذية خاصة) التي افلست او هي في طريق الافلاس وتحتاج بالتالي الى نفس جديد كما جاء على لسان احمد عصمان نفسه ، والتي لا ترى الامبريالية نفسها مانعا في اقتسام فضلاتها مع البورجوازية المغربية. ويتضح من هذا ان القطاع المستهدف «للمغربة» ضعيف الثقل في الاقتصاد المغربي ولا يمس باي شكل السيطرة الامبريالية ، كما يتضح ان النظام الاوتوقراطي التبعي يشرع قانونيا النهب الامبريالي في اهم المرافق الاقتصادية كالصناعة والمناجم وغيرها ، وبستثنيها من مشاركة البورجوازية المغربية نفسها فاحرى ان يقوم بتأميمها . وهو بذلك انما يقف علانية لحماية الراسمال الاجنبي واعطائه كل الضمانات ، بل وحتى حمايته من المنافسة المغربية الضئيلة ، ضامنا له السيطرة المطلقة على اقتصاد البلاد . وتزداد هذه السيطرة وهذا النهب الامبريالي عندما نعلم ان النظام منهمك بمراجعة قانون الاستثمارات وجعله اكثر ليبرالية ، اي اكثر خدمة للمصالح الاستعمارية كالزيادة في منحة الدولة للمستثمرين وكالسماح بتحويل رؤوس الاموال الى الخارج ... الخ .

٢ — ليست مغربة وانما هي مساهمة الى جانب الراسمال الاجنبي :

رغم تفاهة المرافق التي استهدفتها « المغربة » وضعف ثقلها في الاقتصاد الوطني ، فان « المغربة » التي ارادها النظام ومن من اجلها قانون ٢ مارس ٧٣ لا تهدف الى المغربة الشاملة (١٠٠ بالمئة) للراسمال الاجنبي من طرف الدولة او من طرف البورجوازيين المغاربة وبالتالي الازاحة الكلية للراسمال الاجنبي على الاقل في المرافق التي استهدفتها لوائح ظهير ٨ مايو ٧٢ .. وانما تهدف فقط الى فسح المجال امام الراسمال المغربي العمومي والخاص للمساهمة في الشركات المعنية بنسبة ٥٥ بالمائة من الراسمال ، وبمغربة اغلبية المجلس الاداري. وهذه « المغربة » في الحقيقة لا تخرج عن تقنين وضع طبيعي ساري المعمول في نظام راسمالي تنافسي واختصار الطريق امام الاحتكاريين والراسماليين المغاربة . وهذه المشاركة في اسهم الشركات الاجنبية طبيعية ، وان كانت تمتاز بشيء من التباطؤ في نظام راسمالي تبعي . وقد حدث قبل ان يعلن عن المغربة نفسها في كثير من الشركات التي تحولت بالتدريج ومع نمو البورجوازية المغربية الى المراقبة الجزئية او الكلية للراسمال المغربي في الشركات التي تخلت عنها الامبريالية اما لقلة ارباحها او لكثرة تكاليفها . والاجراء القانوني الاخير ان دل على شيء فانما يدل على ضعف البورجوازية المغربية وعجزها عن ازاحة الهيمنة الاجنبية وامتصاص المصالح الاقتصادية التي تسيطر عليها عن طريق شراء الاسهم والمنافسة وحدها ، وهكذا تنصب الدولة وتلعب بالقوانين التي تسنها والقروض التي تمنحها دور المنفس عن البورجوازية المغربية وبسمح لها باحتلال مواقع اقتصادية متقدمة تكون عاجزة عن احتلالها بمفردها امام ضخامة امكانيات الراسمال الاجنبي الامبريالي .

والجدير بالذكر ان امتلاك البورجوازية المغربية نصف راسمال بعض الشركات الاجنبية المعنية اذا كان يعني استفادة هذه البورجوازية ، فانه لا يعني نهائيا تحكم البورجوازية المغربية في تلك الشركات واقصاء هيمنة الاجانب عنها . ولقد جاء على لسان «الحياة الاقتصادية» الناطقة باسم الاستعمار الفرنسي في بلادنا في ٣٠ مارس ، وقبل ان يعلن الحكم الرجعي عن المرافق التي تستهدفها «المغربة» ان « اي قرار متعلق بقوانين الشركة او بالزيادة في راسمالها لا يمكن ان يؤخذ الا بموافقة الشركاء الاجانب » . كما اضافت ان « اي اجنبي يملك ٥٠ بالمئة من راسمال شركة مجهولة الاسم يمكنه ان يراقب العمليات التالية :

— الحفاظ على القوانين ، وطبيعة راسمال الشركة .

— تعيين الموظفين .

— تعيين المسؤول عن الحسابات والموافقة عن الحسابات .

— الربح » .

وقد صرح احمد عصمان نفسه في استجوابه مع الاذاعة والتلفزة ان التحكم الفعلي يبقى بيد الاجانب : « انه بامكان مجموعة ان تراقب عملية ما بمجرد امتلاك ١٠ او ٢٠ بالمئة عن الراسمال ، اذا كان باقي الاسهم موزعا على العموم . حتى ولو أن القانون نص على امتلاك ٥١ بالمئة من الراسمال من طرف المغاربة لا شيء يمكنه ان يثبت ان المغاربة يمكنهم ان يراقبوا في الواقع الشركات المعنية » .

وهناك ادلة كثيرة تشير الى ان المراقبة الفعلية ، والتحكم الفعلي في الشركات ، يبقى في يد الاجانب رغم سيطرة الراسمال المغربي نظرا « لخبرة » الاجانب من جهة ونظرا لرغبة البورجوازية المغربية في الاستفادة من الزبائن والمصارف والعلاقات المربحة التي نسجتها الشركة بمسؤوليها الاجانب السابقين والتي لا تريد ان تجازف بها فتتركهم بذلك في مراكز القيادة والتقرير . واحسن مثال على ذلك ناخذه من شركة الزيت « لوسيور » . فرغم ان ٧٠ بالمئة — وليس ٥١ بالمئة فقط — من راسمال شركة « لوسيور » بيد البورجوازيين المغاربة (ادريس السبتي ، عبد العزيز العلمي ، الحاج احمد بن كيران ...) فان الرئيس والمدير العام الذين يسيرون الشركة لا زالان فرنسيين .

وتجدر الاشارة الى انه في كثير من الحالات ، وامام تفاهة الممتلكات ومحدودية الربح ، فان كثيرا من الاجانب قد فضلوا بيع ممتلكاتهم نهائيا والتخلص منها على ان يتركوا المغاربة معهم ، ومنهم من يحاول الاستفادة من الامكانيات والتسهيلات التي منحها امامهم النظام للاستثمار في المرافق الاقتصادية الحيوية كالصناعة والسياحة وغيرها ومنهم من يفكر في مغادرة البلاد نهائيا وهمه الوحيد هو التحويل وامكانية التحويل مما يعرض الاقتصاد نفسه للاستنزاف .

وهكذا يتضح ان « المغربة » التي اقدم عليها النظام لا تزعزع نهائيا الوجود الامبريالي ولا سيطرته المحكمة على اقتصادنا الوطني :

١ — لان المرافق التي استهدفتها «المغربة» ليس لها دور رئيسي في الاقتصاد .

٢ — لان تلك المرافق نفسها لم تمغرب تماما ١٠٠ بالمئة فتزاح عنها السيطرة الاجنبية ، اللهم الا المحلات التجارية التي تخلص منها الاجانب لصغرها ومحدودية ربحها ، وهكذا تبقى السيطرة والسلطة حتى في هذه المرافق بيد الاجانب .

٣ — لان الحكم الرجعي فتح امكانيات خطيرة امام الراسمال الاجنبي للتغلغل الفعلي والسيطرة على اشد المرافق الاقتصادية حيوية واهمية كالصناعة والمناجم وغيرها مما يزيد احكام السيطرة الامبريالية على البلاد ولا يحد منها .

٤ — وهذا يثبت بما لا جدال فيه عجز النظام الحالي وطبقاته الرجعية المسيطرة المرتبطة عضويا بالامبريالية والمعتمدة عليها اساسا في ان يمس مصالح هذه الامبريالية بالداخل او يتعرض لها .

والسؤال الذي يطرح الان نفسه بالحاح هو : لماذا اقدم النظام على هذه الاجراءات ، ومن المستفيد الحقيقي منها ؟ ..

ان كل متتبع للتطورات السياسية في المغرب يستطيع ان يقف بالملموس على عمالة التحالف الطبقي الرجعي الحاكم وتفانيه في خدمة الامبريالية والاستعمار الجديد ، وكيف انها قد مرت الان ١٧ سنة على الاستقلال المزيف الذي ضحت من اجله مجموع الجماهير الشعبية وعلى راسها الطبقة العاملة باعز ما تملك دون ان تزعزع سيطرة الامبريالية والاستعمار الجديد على خيرات بلادنا . وان شيئا جديا لم يتغير منذ سنة ١٩٥٦ ، اللهم الا اثراء قلة من الاحتكاريين والمعمرين الجدد ، وتمرغ مجموع الجماهير الشعبية الكادحة في مستنقع من البؤس والتشرد والضياع . وان نصيبا هاما من المسؤولية لتتحمله الاحزاب البورجوازية التي كانت في السلطة منذ سنة ١٩٥٦ الى ١٩٦٢ والتي لم تستطع ان تحد من سيطرة « الاقطاع » ولا ان تضرب مصالح الامبريالية لتداخل مصالحها نفسها مع مصالح الاستعمار الجديد ، ولاعتمادها على الاستشارات الاجنبية والتقنيين الاجانب .

ان « استرجاع الاراضي » بالتعويضات والشراء وكل التسهيلات والضمانات للمعمرين الاجانب و « المغربة » التي لجأ اليها الحكم الرجعي اليوم وبعد ١٧ سنة من نهاية الاحتلال المباشر ، لا تخرج عن سلسلة الوصفات والمسكنات الوقتية التي رأينا النظام يلجأ اليها اضطرارا وتحت ضغط الاحداث منذ ان اهتزت اركانه وترجرج كيانه بعد الانقلابات العسكرية والنضالات الجماهيرية البطولية التي عرت النظام الاوتوقراطي وكشفته على حقيقته .

فاذا كان قد اضطر الى توزيع ٩٠٠٠٠ هكتار بعد ١٦ غشت ٧٢ وهي اكبر مساحة وزعت طيلة ١٦ سنة لينال حظوة ومساندة جزء من الفلاحين ، فان هدفه من « المغربة » من جديد هو فك العزلة من جهة وضمان مساندة الفئات الوسطى من البورجوازية المستفيدة والتفافها حوله .

وهذه الخطة — توسيع قاعدة البورجوازية المتوسطة وضمان مساندتها واعتمادها كصمام أمن — هي خطة أمبريالية معروفة أملتها الامبريالية الامريكية على النظام الاوتوقراطي عن طريق بنكها الدولي ((بيرد)) منذ سنة ٦٥ اي منذ التصميم الثلاثي . الا ان النظام الاوتوقراطي الرجعي ظل ولا يزال مترددا في تطبيقها واعتمادها كخطة نظرا لما تطرحه من تحولات على الطبقات الحاكمة نفسها وما يمكن أن تسببه من مضايقة لسيطرة الاوتوقراطية المطلقة الاقتصادية والسياسية .

واذا كانت الزيادة في اجور الموظفين سنة ١٩٧١ وحرمان الطبقة العاملة من تلك الزيادة رغم النضالات البطولية والتضحيات التي قدمتها ، واذا كان توزيع الاراضي على الفلاحين بمعدل ٢٠ هكتار ، واذا كانت « المغربة » والقطاعات التي استهدفتها والرغبة التي عبر عنها زبانية النظام كلها ملامح الاهتمام بالطبقات الوسطى فان ذلك كما اسلفنا وللاسباب التي ذكرنا لا يزال خجولا امام جشع الطبقة الحاكمة ورغبتها في السيطرة على كل المرافق .

فالفلاحون قد ادمجوا في تعاونيات اصبحت تحت رحمة المعمرين الجدد ، ومكاتبهم الفلاحية ، و « المغربة » لم يضع لها الحكم الرجعي قوانين تمنع الاحتكاريين والكمبرادوريين المغاربة من الاستفادة منها بالاساس وزيادة تمركز الثروات ووسائل الانتاج بين ايديهم ، انما ترك الباب مفتوحا امام البورجوازيين والتردد ما بين السماح للبورجوازية المتوسطة للاستفادة بالاساس وبين مزاحمتها حتى في اتفه العمليات الاقتصادية .

صحيح ان القروض التي قررها النظام لمساعدة البورجوازيين على الاستفادة من « المغربة » ، ووقوع اختياره على البنك الشعبي الذي تسيطر فيه بورجوازية حزب الاستقلال للقيام بتلك المهمة ، الى جانب الامكانيات التي تملكها البورجوازية المغربية من معاملاتها التجارية ومضارباتها العقارية وسيطرتها على بعض المرافق الصناعية كالمطاحن والنسيج وغيرها ستسمح للبورجوازية المتوسطة من الاستفادة من اجراءات « المغربة » ، وهذا ما توضحه مواقف حزب الاستقلال من اجراءات « المغربة » ومن النظام بشكل عام ، وما عبر عنه علال بصريح العبارة في حفل تابين الطريس بتطوان: « مع ان السير الاقتصادي بطيء فان هناك سيرا على كل حال يمكن ان يقبله البعض ويمكن ان ينتقده البعض لانه بطيء ، مع ذلك فهو يحقق شيئا من الاهداف الاقتصادية في هذه البلاد .» اي اهداف البورجوازية وحظوظها في الاستفادة من الوضع القائم .

الا ان المستفيدين الحقيقيين هم الاحتكاريون والكمبرادوريون المغاربة الذين يملكون الاموال من جهة ويملكون العلاقات المتينة مع الراسمال الاجنبي والذين يسخرون الادارة لخدمة مصالحهم .

وهكذا يمكن ان نتساءل هل لا تشكل سنة ١٩٧٣ سنة استكمال سيطرة المعمرين الجدد المغاربة على اراضي الاستعمار وبداية سيطرتهم المنهجية على المرافق الاقتصادية الاخرى من تجارة وصناعة وغيرها ؟

ان « المغربة » التي هللت لها ابواق الرجعية وصفقت لها البورجوازية المغربية لا تعني بالنسبة للجماهير الشعبية الكادحة الواسعة وعلى راسها الطبقة العاملة اكثر من مغربة الاستغلال في احسن الاحوال ، اي استبدال باطرون اجنبي بباطرون مغربي !

●●●

وهكذا يتضح ان المهمة المطروحة بالحاح على طلائع البروليتارية هي الانتظام والعمل الدؤوب على بلورة حزب بروليتاري ثوري طبقي مستقل يعبر عن مطامح ومصالح الطبقة العاملة ويدافع عن الاني منها والبعيد ، حزب ثوري يتصدى جذريا لمصالح الامبريالية وعملائها المحليين ويضع حدا للاستغلال . وهكذا يتضح ان المهمة المطروحة على عاتق المثقفين الثوريين هي الالتحام بطلائع الطبقة العاملة وايصال الفكر الثوري الاشتراكي اليها ومساعدتها على التنظيم والاستعداد لخوض النضالات الشاقة والمريرة ضد اعدائها الطبقيين .

ان استقلال الاقتصاد الوطني ليس هو تخلي المعمرين الاجانب عن ممتلكاتهم التي ابتزوها من بلادنا لفائدة الاحتكاريين والبورجوازيين المغاربة . ان استقلال الاقتصاد المغربي في ضرب المصالح الامبريالية ببلادنا وفي القضاء على الاحتكارات البورجوازية المغربية نفسها وتاميم جميع المرافق الاقتصادية الحيوية ووضع وسائل الانتاج بين يدي المنتجين الحقيقيين (العمال الصناعيون والعمال الزراعيون والفلاحون بدون ارض). ان الاستقلال الاقتصادي الحقيقي هو التخلص من هيمنة السوق الراسمالية للامبريالية العالمية وعدم الخضوع لها .

ومن البديهي ان التحالف الطبقي الرجعي الحاكم لا يستطيع ان يقوم بتلك المهام ، بل انه يقف اساسا في وجهها . ومن ثم وجبت محاربته بدون هوادة .

ومن البديهي ايضا ان البورجوازية المغربية نفسها لا يمكنها ان تقوم بتلك المهام : تحرير الاقتصاد المغربي من السيطرة الامبريالية . وقد برهنت عن عجزها بالملموس في اوائل عهد الاستقلال المزيف عندما كانت تدير مقاليد الحكم من سنة ١٩٥٦ الى ١٩٦٢ .

تبقى الطبقة العاملة الطبقة الوحيدة المؤهلة تاريخيا بحكم موقعها في الانتاج للاطاحة بالامبريالية وعملائها المحليين وتحرير الاقتصاد المغربي والبلاد المغربية من الهيمنة الامبريالية الاقتصادية والسياسية والعسكرية .

ان المهمة المطروحة على الطبقة العاملة وحزبها الطليعي هي انجاز الثورة الديمقراطية وقيادة الطبقات والفئات المستغلة التي لها مصلحة في الجمهورية الديمقراطية الشعبية ، انها الاطاحة بالنظام الملكي الاوتوقراطي التبعي ، العقبة الاساسية الاولى في وجه اي تحرر اقتصادي وسياسي حقيقي .

في المكتبات
الصراع الطبقي في المغرب
مجموعة من التقدميين المغاربة
دار ابن خلدون . بيروت

الحرية صفحة ١٢

البرازيل قوة محلية وكيلة للاستعمار الاميركي - ٢ -

النمو الاقتصادي المصطنع والأزمات الاجتماعية

ننشر فيما يلي الجزء الثاني من دراستنا عن البرازيل كقوة محلية وكيلة للاستعمار الاميركي في أميركا اللاتينية . وهو يتناول دور الجيش وطبيعة الازمة الاقتصادية ، ومختلف اشكال المعارضة بحكم العسكرتاريا والبرجوازية .

انفجرت الفقاعة

لا ريب ان سر « القـوة » العسكريا البرازيلية التي يستهلك انصارهـا طاقتهم في المفاخرة بها ، تعود في الدرجة الاولى الـى الحملات الاعلامية المركزة ، مثلها مثل « المعجزة الاقتصادية » البرازيلية تماما ... هذا بالرغم من استمرار هذه القوة فـي ممارسة العنف والوحشية والغطرسة ضد السكان العزل من السلاح ، ومن احلام الجنرالات بان البرازيل تلعب دور « الشرطي » فـي نصف القارة . ذلك ان الاكتشاف « الكبيـر » للعسكرتاريا البرازيلية يبدو انه ناتج عن سياسة الحرب النفسية التي تحتل حيزا رئيسيا في استراتيجية العسكرتاريا

ولكن بالرغم من ان القوات البرازيليـة متفوقة عدديا على اي دولة اخرى في اميركا اللاتينية ، الا ان هذه القـوات تعتبـر الاصغر بالنسبة لتعداد السكان — نحو ٢٠٠ الف جندي في بلاد يبلغ تعداد سكانها ٩٥مليون نسمة ومساحة واسعة تبلغ ٨٫٥ مليـون كيلومتر مربع — .

اما في الساحة الايديولوجية فتظهر بجلاء مواطن الضعف الرئيسية للقوات البرازيلية : فهي تتالف من مرتزقة وافراد فاسدين ،وتدافع عن « قضية » غير شعبية اطلاقا ، ولا تحمل من الشعارات سوى ذلك الشعار المحلول الذي ابلاه الزمن : « مكافحة الشيوعية » . ان القوات المسلحة التي تضطهد الشعـب البرازيلي وتدافع عن الامبريالية فـي جميع ارجاء العالم — لا بد ان تكون ضعيفـة ايديولوجيا .

والعلاقات داخل الهرمية العسكرية تتميز بانتفاء الاحترام والاذلال والتمييز ، كما ان العقوبات التاديبية لا انسانية للغـاية . وقد سبق للصراع الطبقي في صفوف القوات المسلحة ان ادى الى نشوب عدة حركات تمرد وانتفاضـات .

القوات البرازيلية لا تملك سوى حفنـة مـن الوحدات المسلحة المجهزة لمواجهـة حـرب العصابات والحروب الحديثة . فهذه القوات غير حائزة على الخبرة القتالية ، كمـا ان معظم الجنود لا يتلقون التدريبات المناسبة .

يبقى ان نرى ما اذا كان بمقدور النواة الصغيرة من الضباط الفاشيين المقتنعـين حقيقة بدورهم « النبيل » كمدافعين عـن الحضارة الغربية ، ان يستمروا في فـرض ديناميتهم القهرية والعدوانية علـى القوات المسلحة وعلى النظام ، حينما تبدا تتجسـد المشاكل في البرازيل وباقي اجزاء القارة .

ان القوات المسلحة في البرازيل ستنفذ الدور غير المشرف الذي وضع لـها دون ان تنال المجد . وستكون هذه القوات ، المجبرة على قهر واغتيال الكادحين البرازيليين فـي سبيل الحفاظ على « الامن الداخلي » لنظام جلاد ، مغامرة خطرة اذا هي انغمسـت فـي جبهات اخرى « كالامن الخارجي » ، كمـا تحاول وحاولت على نطاق ضيق مـن خلال تهديداتها . وهي ، بقزميتها امـام القوات الامبريالية التي سحقت في فيتنام ، ستـرى احلامها بالعظمة والمجد تتناثر اشـلاء مبعثرة امام اي شعب — مهما كان فقيرا — عـقد العزم على النضـال .

اسباب النمو الاقتصادي

ان مهمة فهم الوضع البرازيـلي الراهن والطريقة التي تسنى بها للعسكريـين والبورجوازية اقامة ديكتاتورية عسكرية ، وتنظيم نمو الاستقلال البرازيلي خلال السنوات الخمس الماضية ، هي من المهام الملحة للمرحلة الراهنـة .

فالنمو الاقتصادي في البرازيل قد اصبح ممكنا بفضل الديكتاتورية العسكرية في الدرجة الاولى ، وبفضل القمع والارهاب الرجعي . واستطاعت الديكتاتورية ، بالرغم من المقاومة الشعبية ، ان تطبق سياسة وتطـور وسائل اقتصادية ليس من شانها في اي دولة حائزة على الموارد الطبيعية والقاعدة الصنـاعية وقوة العمل كالبرازيل ، الا ان تؤدي الـى النمـو الاقتصـادي .

ومن الواضح هنا اننا نتحدث عـن النمو الاقتصادي وليس عـن التطور الاقتصادي — الاجتماعي . ولكن حتى تعبير « النمـو الاقتصادي » لن يكون مصيبا في تحديد مـا يحدث في البرازيل ، حيث يعتمد هذا التوسع الاقتصادي الى حد بعيد على عوامل عرضية وخارجية . ان تفسير النمـو الاقتصادي يكمن في العوامل التالية : الديكتاتوريـة العسكرية والقمع والارهاب الرجعي من ناحية، وسياسة تنمية الوسائل الاقتصادية من ناحية اخرى ، واخيرا وجود الموارد والبناء التحتي والقاعدة الاقتصادية . ولا ريب في ان توافر هذه الشروط في اي دولة اخـرى ، كفيلة، بتحقيق نفس الاهـداف .

ان القاعدة المطلقة للسياسة الاقتصادية البرازيلية تجد جذورها في تجميد الاجور ، وهذا يعني خفض القدرة الاستهلاكية للعمال الى الحد الادنى الضروري . وتجميد الاجور تفسح المجال امام تمركز الرساميل ، وفي حالة التركيب الانتاجي البرازيلي ، يعنـي ذلـك زيادة في الارباح والاستثمارات . والى جانب تجميد الاجور ، اضافت الديكتاتورية مبـدا الاحتواء الاجتماعي : خفض الاستثمـارات والنفقات في مجال الصحة العامة والتعـليم والخـدمات . ونتيجة هذا الخفض وزيادة الضرائب والديون العامة ، استعادت الدولة سيطرتها على الاستثمارات والاشغال العامة مما ادى الى تنشيط الطلب على الصناعة .

ان تجميد الاجور وتقلص مسـتوى السلع الشعبية ، قد خلق امكانية وجود فائـض تصديري من المواد الغذائية والالبسة والاحذية، ومن بعض المنتجات الصناعية الخفيفة .

وللديكتاتورية سياسة اخرى تقوم علـى اقتطاع نسبة من اجور العمال عـن طريق الضرائب المباشرة او غير المباشرة ، في سبيل منح الدولة ميزانية تساوي خمس الانتـاج الخام الداخلي . ومن هذه الميزانية تنشـا الاستثمارات ، في مجالات البناء التحتي — كالطاقة ، والنقل والمواصلات والحديد والصلب والنفط والصناعة النفطية والكيماوية ، والمواد الاولية التي تقدمها الدول الراسمالية وتبيعها بسعر التكلفة للاحتكاريين وللصناعيين بوجه عام. وفي سبيل اكمال دائرة اقتطاع الضرائب والتوفير الاجباري ، عمدت الديكتاتورية الى خلق جهازين لاعادة توزيع الرساميل والقروض على الصناعات المتوسطة والخفيفة وعلـى المؤسسات الخاصـة .

لقد استطاعت الديكتاتورية من خلال هذه التدابير ، زيادة الارباح والطاقة الاستثمارية ووفرت الرساميل الجاهزة ، ولكن هذه التدابير ادت في نفس الوقت الى تمركز اصطناعـي للدخل ، والى خلق سوق داخلي للسـلع الاستهلاكية غير القابلة للتلف سريعا وهـذا بدوره سمح بتوسع الصناعة وزيادة الارباح في الاستثمارات خاصة في قطاع السيارات، اذ بلغ النمو السنوي في قطاع صنـاعة السيارات ٢٠ — ٢٥ بالمئة . وقد بدا تمركز الارباح واضحا في قطاعات الخدمات والتجارة والاعمال ، واخيرا ، في اجهزة القمع ودوائر الحكومة العليا والمتوسطة .

ولكن ، بالرغم من كل هذه التـدابير ، فان الديكتاتورية تعلم انه لا يوجد مسـتوى للانتاج الصناعي في البلاد . ولهذا السبب فان الخطوات النقدية ، كالخفض الاوتوماتيكي لقيمة العملة والاعفاء من الضرائب ، تسهم في تزويد السلع البرازيلية بشروط المنافسة في السوق العالمي . وتعمد الديكتاتورية الى توزيع الخسائر الناجمة عن الاعفاءات الضريبية وخفض قيمة العملة ، اجتماعيا (وهـذا هو المبدا المشهور حول جعل الخسائر اجتماعية) من خلال زيادة اسعار المنتجات ، بما في ذلك المنتجات المستوردة ، ومنح المصدرين اعانات وقروضا . اذن هذه هي الطريقة التي تكسب منها المنتجات البرازيلية اسعارا منخفضة عن الاسعار العالمية وتفتح بالتالي امامها امكانية التسويق . وهكذا تضمن ارباح المصدرين التي تزيد بنسبة ٢٠ وحتى ٣٠ بالمئة عـن اسعار بيع المنتجات داخليا .

ونستطيع الان اكمال الدائرة اذا اضفنا الى كل هذه الاجراءات ، القروض والاستثمارات التي تقدمها الاميركيون الشماليون والالمـان واليابانيون ، والعلاقات التجارية الجيدة في الاسواق العالمية لبعض المنتجات البرازيلية كالبن والسكر وفول الصويا .

فالنمو الاقتصادي البرازيلي يتلخـص اذن الى قمع سياسي وارهاب ، وبـؤس اجتماعي واعتماد على الخارج . ومن الواضح انه ليس بوسع اي دولة في اميركا اللاتينية ان تطبق السياسة البرازيلية فـي حال غياب شرط او اخر من الشروط التـي تحقق النمو ذاته الذي حققه الاقتصاد البرازيلي .

ان النمو الاقتصادي البرازيلي حقيقة واقعة ولكنه مع ذلك عرضي وزائل في المدى البعيد، ويبقى ان نتساءل الان عن مضاعفات السياسة الاقتصادية البرازيلية .

نتائج السياسة الاقتصادية

اذا نظرنا الى الظروف الراهنة في البرازيل نجد انها تتلخص في وجود ارهاب رجعـي ، وديكتاتورية ، وخفض للاستهلاك الشعبي الى مستويات متدنية ، وطغيان اللامساواة بيـن شتى مناطق البلاد .. بين المدينة والريف.. بين مدن الداخل والعواصم . ويزيد من حدة الاوضاع تمركز الرساميل فـي المناطق الوسطى الجنوبيـة اي في المدن والعواصم، هذا بالاضافة الى سياسة تمركز الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية الصلبة ، وشل الاستثمارات في قطاعات التعليم والصحـة والخدمات . ان كل هذه الظروف قد تدفـع بالبلاد الى وضع سياسي — اجتماعي يمنـع الديكتاتورية من متابعة خططها ، ولكـن ذلـك يعتمد ايضا على الثوريين وعلـى الحركـة الشعبية في مستواها الراهن من حيـث النضال والتنظيم . ولا ريب ان نهاية احـلام تكنوقراطيي الديكتاتورية الحاكمة يكمن في النمو الصناعي نفسـه ، ذلك لان النمو الاقتصادي والصناعي يرتكز على صناعة المواد الاستهلاكية « الصلبة » .. هذا بالاضافة الى ان السوق الداخلي لهذا الانتاج هو سوق اصطناعـي واهن ، يقوم على تجميد الاجور والدخل من الضرائب ، وعلى نمو الخدمات غير الانتاجية وعلى النظام المالي . هذا مع الاشارة الى ان المصروفات على المنتوجات والخدمـات الكمالية ، تقتطع جزءا من الدخل المرتفـع المتمركز في ايدي البورجوازية .. وهذا يؤدي الى مستوى مرتفع من الدخل من شانه توسيع رقعة السوق الداخلي امام السلع الاستهلاكية الصلبة . ويساهم القطاع المالي في زيـادة الطلب ليس على القروض الاستهلاكية وحسب وانما ايضا على المعاشات المرتفعة للموظفين وعلى الارباح المرتفـعة .

وخلال سعيها لتحقيق الاستمرارية في النمو الصناعي ، ترى الحكومة نفسها مدفوعة الى متابعة دعمها لتوسيع الطلب علـى السلع « الصلبة » . وهذه السلع تتطلـب سوقا ينمو بنسبة ٢٥ بالمئة سنويا ، وهـذا يعني ان عملية تمركز المداخيل يجب ان تستمر . ولكن اذا اخذنا بعين الاعتبار مشكلة مستوى الاجور ، فان عملية اعادة توزيع ارتـدادية جديدة لن يكون لها تاثيرات اقتصادية ضئيلة فحسب ، ولكنها ستكون غير محتملة مـن الناحية السياسية ايضا .

ان عملية التوسع الصناعي المركزة الـى انتاج السلع الاستهلاكية « الصلبة » والـى تمركز الدخل ، قد ادت الى شـلل نمـو انتاج الاقمشة والمنسوجات ، حيـث كانـت نسبة نمو هذه الاخيرة خلال عامي ١٩٦٨ — ١٩٧٠ اقل من نسبة النمو الديمغـرافي للبلاد ، الى حد ان نسبة انتاج البضائـع الراسمالية الى الانتاج الصناعي العام قـد انخفضت من ١١٫٧ بالمئة الى ١١ بالمئة خلال الفترة نفسها .. وامام واقع كهذا ، تسعى الديكتاتورية لتوجيه كل الانتاج الصناعي الى السوق الخارجي ، وترفع حينذاك شعـار : « الحل هو في التصدير » .

اسباب ازمـة السوق وافـاق التصدير

وهكـذا فـان اعتمـاد النمو الاقتصادي البرازيلي على سوق اصطناعية — ذات الطاقة التافهة وغير الموجودة الان — وعلى الاسواق العالمية ، وعلى القروض والتسليفـات والاستثمارات الامبريالية ، هو نتيجة لاعتماد البورجوازية البرازيلية علـى الامبرياليـة واندماجها في التركيبة الامبريالية ، ولاعتماد الصناعة والزراعة البرازيليتين على الانتاج التجاري الامبريالي وعلى الاسواق الامبريالية.

ومن خلال خضوعها للمصالح الامبريالية ودفاعها عن مصالحها الطبقية الخـاصة ، ربطت البورجوازية نفسها بالاحتكـارات الاميركية ، واقامت صناعة للسلع الاستهلاكية « الصلبة » التي لا تتلاءم مـع احتياجـات البلاد . وعبر توجيه البورجوازية للانتـاج الصناعي نحو البضائع الاستهلاكية الكمالية والباهظة الثمن ، تحول اساس الخـدمات والمواد الخام برمته نحـو التلاؤم مع هـذا النمط من الانتاج .

ان قطاع الزراعة الوطنية ، يعيش فـي ازمة دائمة بسبب اعتماده علـى الاسواق الخارجية ، وبسبب علاقات الملكية ، وانماط الانتاج التي تسوده . ويبدو ان هذا القطاع — بتعابير راسمالية — غير قادر انطـلاقا على التطور ، مع انه قد بدا في مرحلة من المراحل ان هذا التطور كان ممكنا وضروريا — من خلال الاصلاح الزراعي — عبر انشـاء صناعة للالات والمعدات الزراعية في الريف، وصناعة الاسمدة الكيماوية والمبيدات الخ.. هذا الى جانب التطوير التكنولوجي للمزارع وتربية الماشية ، ووضع خطط للري ، وكهربة ومكننة الريف .. الخ . ولكن يظهر الان — وبتعابير راسمالية ايضا — ان شروط تطور الزراعة البرازيلية لم تعد موجودة . فمع نمو قطاعات السيارات والكيماويات والادوات الكهربائية ، وفقا لما تتطلبه المصـالح الامبريالية ، لا تستطيع الزراعة البرازيليـة ان تنمو الا عبر الادخار الاجباري والاستثمارات التي تفرضها السلطات التكنوقراطية والعسكرية على الريف ، وحتى على البورجوازية نفسها، وذلك من اجل تقليص حجم ازمة الـريف الاجتماعية والاقتصادية . وبعد فاي راسمالي يجرؤ في ظل الظروف الحالية ، والاربـاح المنخفضة للقطاع الزراعي بالمقارنة مـع الصناعة ، على استثمار امواله في الزراعة؟

ونحن بذلك كله لا ننسى ان الدولة تصادر الارباح او المداخيل الزراعية من خلال سياسة التبادل ، والضرائب ، والاسعار المنخفضة، كجزء من استراتيجيتها للعمل لمكافحة التضخم وبهدف المحافظة على القيود المفروضة علـى الاجور . وتبعا لذلك ، فان البورجوازيـة الزراعية تعارض السياسة الزراعية للسلطة العسكـرية .

واضح اذن ان الاستحالة الاستراتيجيـة لتطوير قطاع الزراعة البرازيلي مـن خلال الاتجاه نحو التقدم الصناعي ، هـو محور ازمة الراسمالية البرازيلية . يضاف الـى ذلك ان استحالة وجود سوق داخلي للانتاج الصناعي هو نتيجة لانعدام النمـو الزراعي والشلل الريفي وارتفاع اسعار المواد الغذائية. فمع انشاء صناعة السلع الاستهـلاكية « الصلبة » ، تسقط امكانية تطـور السوق الداخلي طالما يدخل قطاع تربية المـواشي في ازمة دائمة .. وفي سبيل المحافظة علـى النمو الصناعي على المدى القصير ، تبـدو السياسة العامة التي حللناها ، ضرورية . ولكن مـع زوال العوامل الظرفية وتمركز العائدات ، والتسليفات الداخلية ، والقروض والرساميل الخارجية، لا يبقى امام البورجوازية سوى طريقين : اما زيادة القيود على الاجور ومزيد من تمركزها ، واما زيادة الصادرات . ولان الديكتاتورية تفتقر الى الشروط التـي تمكنها من اختيار الطريق الاول ، فليـس امامها سوى اختيار الطريق الثاني : زيادة الصادرات .

والسؤال الان هو : هل تنجح الديكتاتورية في هذا الطريق ؟

ان توسع الصادرات البرازيلية يعود بدرجة كبيرة الى الزيادة في حجم التجارة الراسمالية العالمية التي بلغت ٣٠ بالمئة خلال ١٩٦٩ — ١٩٧٠ . ولكن هذه الظروف الملائمة لم تعـد متوافرة الان . فالمسالة الاساسية هي ازمة النقد الاميركية ومضاعفاتها علـى التجارة العالمية وعلى الدوائر المالية العالمية .

ان تقلص حجم التجارة الدولية ، وفـرض القيود ، وفوق كل شيء ، ازدياد المنافسة العالمية ، سيحد بالتاكيد من دور المنتوجات البرازيلية في التجارة العالمية ، ومرة اخرى سيقترح على الديكتاتورية تصدير المـواد الاولية او السلع نصف — المصنعة ، كالمواد الطبيعية واللحوم والخشب .. الخ . وعلى اي حال فانه من المشكوك فيه ان تتمكـن الديكتاتورية من المحافظة على التوسع الداخلي وبالتالي تجنب ازمة من خلال هذه الوسائل.

ازمة النظام والنضالات الشعبية .

نظرا لكون ميزان القوى ملائم بشكل كبير للعسكرتاريا وللبورجوازية ، نجد ان النضال السياسي والاجتماعي ، وخاصة الكفـاح المسلح ، مضطر لخوض حرب شعبية طويلة الامد . واذا كانـت الازمة السياسية — الاجتماعية دائمة ، فان الاقتصاد لا يقـدم امكانيات قصيرة الامد .

ان انفجار الازمة حتمي على المدى البعيد؛ كما قد تزداد حدة الازمة السياسية — الاقتصادية وتشكل تكملة للنضال الاجتماعي والمسلح . بيد ان العوامل هنا متعددة: فالقمع الاجتماعي والسياسي للعمال ، ورد فعل الطبقة الوسطى على القمع قد يؤديـان الى نضالات ثوريـة وانفجارات اجتماعية لا يمكن السيطرة عليها ... وهذه التطورات هي الشبح الذي يقض مضجع العسكريين .

وقد شهد عاما ١٩٧٠ و ١٩٧١ نضـالات اجتماعية وانفجارا جماهيريا : فقد شنت هجمات على المدن ووسائل النقل والثكنات وقـامت تحركات عنيفة وثورية . وفي المجال الاقتصادي تتمتع البورجوازية بقدرة واسعة على المناورة، ليس فقط من خلال الدعم الامبريالي غيـر المحدود ، وانما ايضا بسبب وفرة المـوارد الطبيعية وقوة العمل والقاعدة الاقتصـادية للبلاد . وهي لذلك قادرة على التغلب علـى الازمة الجزئية .. وفي هذه الحالة ، ستعتمد التطورات على كيفية عمل المنظمات المسلحة والمنظمات الشعبية خلال الازمة ، وما اذا كان بمقدورها (المنظمات)تعديل ميزان القوى، اذ لا احد يقترح في نهاية التحليل انتظار مرور الجثة ..

ويدرك الثوريون تماما ان النضـال السياسي والكفاح المسلح يلعبان دورا اساسيا فـي شل قوة الدكتاتورية على ايجـاد الحلول والمخارج من تناقضاتها الدائمة وازماتهـا الجزئية . ان الدكتاتورية فشلت في تحريك دورة اقتصادية جديدة ، تتطلب قوى محركة وحوافز جديدة .

وها اننا نعاني من مضاعفات الـدورة الاقتصادية الاولى . كما ان اقتصاد البلاد يخبيء للعسكرتاريا والبورجوازية مفاجـآت عدة . ولكن .. ماذا سيحدث اذا ما هيمنت ازمة في التجارة العالمية على النمو الاقتصادي؟

ان التبعية المالية « للمعجزة الاقتصادية البرازيلية » للسـوق العالمـي والامبريالية تبعية واسعة النطاق للغاية . وفي حال نشوب ازمة داخلية ، فان السوق العالمي والاوساط الامبريالية قد تتجاوب مع متطلبات وضرورات الاقتصاد البرازيلي ، ولكن اذا اندلعت ازمة دولية شديدة في السوق العالمي او في الولايات المتحدة (وهذا لم يعد مجرد حلم من الاحلام) ، فان السوق البـرازيلية ستجد نفسها معزولة وغارقة حتى اذنيـها في تناقضـاتها ومشاكلها . واذا مـا راقبنا التطورات الراهنة ، فاننا ستجد ان التضخم يضغط بالفعل عـلى الاقتصاد الوطني ... والادوات الهامة وادوات السوق الراسمالي ترتكز على التكهنات وحدها وعلى الاجـراءات الرسمية دون وجود قاعدة انتاجية حقيقية . ولذلك فان هذه الادوات اصطناعية كليـا ، تعتمد الى حد بعيد على جو الثقة النفساني بين البورجوازية والطبقة الوسطى العليا . لقد سقطت كل حملات الديكتاتورية الدعائية ، وبرزت الى الوجود القاعدة الحقيقية للتضخم : عدم مرونة السوق الداخلي وسياسة المحتكرين الذين يخفضون الانتاج ويرفعون اسعـار المنتوجات ، ويحددون السعر الذي يكون اكثر ملاءمة لهم . ان المحتكرين يضغطون علـى الحكومة لتقوم بمشتريات تضخمية كما يضغطون على التسليفات المصرفية . هذا بالاضافة الى ان الخفض المستمر للعملة يضغط بدوره لمزيد من زيادة الاسعار .

ان هاتين المشكلتين : السوق العـالمي والتضخم المالي ، يشكلان اليـوم جوهر هموم واهتمامات الدكتاتورية .

البقية في العدد القادم



القمع ..



.. والجوع